

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
الثلاثاء 31 أكتوبر 2017

أبدى حرصه على تعميم الرقمنة بالإدارات حجار يداشن هياكل ومرافق جامعية بمعسكر

فائض في الأسرة تعرفه مديرية الخدمات الجامعية لمعسكر مقدر بـ 1500 سرير غير مشغول.

كما أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بخصوص المطلب القديم لسكان ولاية معسكر المتعلق بإنشاء كلية الطب، أن الأمر ممكن مستقبلا، غير أنه يتعلق بتوفير شروط، منها توفر الولاية على مستشفى جامعي والتأطير النوعي والعدد الكافي من الطلبة الموجهين لدراسة الطب، حيث يزاول أبناء الولاية من طلبة الطب دراستهم بجامعات الولايات المجاورة، على غرار سيدي بلعباس، وهران،

مستغانم وتلمسان، واستحسن وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار، مبادرة جامعة معسكر لرقمنة مصالحتها، على غرار مصالح المكتبة المركزية، مشيرا أن مصالح القطاع حريصة على تعميم استعمال الرقمنة بعد الأشواط الناجحة التي قطعتها في شأن عمليات التسجيل الإلكتروني.



قام وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار، مساء أمس الأول، بزيارة تفقدية إلى ولاية معسكر، أشرف خلالها على تدشين مقر عمادة جامعة مصطفى اسطنبولي، 8 آلاف مقعد بيداغوجي وإقامة جامعية للبنات بطاقة 2000 سرير، كلفت مبالغاً يزيد عن 5 ملايين دينار.

معسكر: أم الخير.س

عن هذه المرافق التي دخلت

حيز الخدمة مطلع الموسم الجامعي الجاري، قال وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار، إنها مشاريع طموحة جاءت ضمن برنامج رئيس الجمهورية لضمان ظروف مثالية لطلبة جامعة معسكر، مشيرا إلى أن الدولة ماضية في تحسين ظروف الطلبة في الشق الاجتماعي المتعلق خاصة بالإيواء، لدى حديثه عن

مدير الخدمات الجامعية بجيجل لـ«المساء»: تخصيص مليار دينار جزائري لخدماتي الإطعام والنقل



المنح، من أصل 28 ألف طالب مسجلين على مستوى جامعة جيجل. كما تضم مديرية الخدمات الجامعية لولاية جيجل؛ 06 مطاعم مدمجة ومطعمين مركزيين، كلها تقدم بصفة إجمالية ما يزيد عن 19 ألف وجبة يوميا، وهي وجبات يُعتمد في إعدادها على أخصائيين في التغذية وأطباء، حيث لم تعرف المطاعم الجامعية بجيجل تسجيل أية حالة تسمم إلى حد الآن. وعن النقل الجامعي، أضاف متحدثنا بأنه تم رفع أسطول حافلات النقل الجامعي، ليصل إلى 84 حافلة تربط 09 بلديات مجاورة للولاية، بإجمالي 21 ألف طالب مشترك. من جهة أخرى، سطررت مديرية الخدمات الجامعية برنامجا ثقافيا، رياضيا وعلميا ثريا، ويتعلق الأمر باستحداث رياضتين؛ الأولى بدنية تتمثل في الدرجات الهوائية في الجبال، والثانية عقلية تتمثل في البطولة الولائية للألعاب الإلكترونية التي من شأنها أن تنمي الاستيعاب الفكري للطلبة، وهي النشاطات التي تضاف إلى البطولة الوطنية الرابعة للألعاب الشاطئية التي تم استحداثها منذ 03 سنوات، واستحضر المهرجان الوطني للمسرح الجامعي، البطولة الوطنية للدرجات الهوائية. كما أن الطلبة على موعد مع تظاهرة جائزة الخدمات الجامعية للشعر الطلابي والملتقى الوطني الثاني للتنمية البشرية.

• زايدة منى

أكد مدير الخدمات الجامعية «بن دايرة إبراهيم» لـ«المساء»، بأن مصالحه تسمى إلى تحسين الخدمة المقدمة للطلبة طيلة الموسم الجامعي 2017 / 2018، من خلال تمثيلها باللجنة الوطنية لتحضير مخطط تقييم وتحسين الخدمات المقدمة للطلبة، بناء على تقارير يتم رفعها من جميع الإقامات عبر الوطن بهدف المناقشة و الوصول إلى توصيات من قبل اللجنة الوزارية لتحضير مخطط تحسين الخدمات الجامعية، بالتنسيق مع العديد من القطاعات.

ذكر في هذا الصدد، تخصيص غلاف مالي قدره 28 مليون دج لصيانة بعض المرافق التي عرفت تدهورا في أجزائها، إلى جانب رصد غلاف مالي يقدر بمليار دينار جزائري من أجل توفير خدماتي الإطعام والنقل للطلبة، ويتعلق الأمر بمبلغ يقارب 800 مليون دج في سبيل ضمان وجبات الإطعام للطلبة عبر الإقامات الجامعية المقدر عددها بـ 06 إقامات؛ اثنتين منها للذكور، و04 للإناث بطاقة استيعاب إجمالية تقدر بـ 12 ألفا و500 سرير، إلى جانب 200 مليون دج غلاف مالي مخصص لتغطية حاجيات النقل الجامعي.

أضاف متحدثنا بأن مصالح الخدمات الجامعية استقبلت خلال الموسم الجاري عبر إقاماتها الستة؛ 11 ألف طالب مسجلين لدى خدمة الإيواء الجامعي، وما يعادل 20 ألف طالب فيما يخص خدمة

طالبوا حجار بتوفير عدد أكبر من المناصب المالية

طلبة الدكتوراه يجتأحون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرر العشرات من الطلبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه والماجستير، والذين لم يوظفوا في الجامعات الجزائرية، القيام باحتجاجات دورية أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث شرعوا فيها، أمس، ويواصلونها اليوم إلى غاية إصدار الوزارة قرارا بتوظيفهم وفتح عدد أكبر من المناصب المالية، كما هو عليه الحال في وزارة التربية.

نوال زايد

وينبغي أن يضم ملف ترشح الأستاذ الباحث للتأهيل الجامعي - حسب المنشور الوزاري - طلباً مكتوباً ونسخة من مقرر التثبيت في الرتبة، فضلاً عن شهادة عمل حديثة ونسخة عن الشهادات الجامعية المتحصل عليها، زيادة على بيان السيرة الذاتية يوضح مختلف مراحل المسار المهني للمترشح، وكذا الوثائق المتضمنة لمجموع أعمال المترشح للتأهيل الجامعي، لاسيما مقال علمي أو منشور علمي بعد مناقشة أطروحة الدكتوراه في مجلة علمية معترف بها وذات لجنة قراءة، إضافة إلى المؤلفات البيداغوجية المنجزة وكذا المداخلات العلمية في المؤتمرات والندوات العلمية مرفقة بشهادة المشاركة، إضافة إلى المؤلفات العلمية وكذا ملخص يتكون من 5 إلى 10 صفحات يبرز فيه المترشح مجموع أعماله العلمية والبيداغوجية.



تصوير: بلال بوزنن

يكون المترشح للتأهيل الجامعي أستاذاً باحثاً أو باحثاً دائماً في وضعية نشاط دائم لدى المؤسسة التي يمارس بها نشاطه، وأن يكون مثبّتا في الرتبة التي يشغلها، وتحدد دورتا إيداع ملفات الترشيح من 15 إلى 30 من شهر سبتمبر، ومن 15 إلى 30 من شهر جانفي من السنة الجامعية.

أطلقتها، خاصة بعد المنشور الوزاري الأخير الذي تحوز «النهار» على نسخة منه، والذي لا ينص على أي بند من البنود المتفق عليها مسبقاً بخصوص التأهيل العلمي، قبل أن يتفاجأوا بشروط تعجيزية تضمنها المنشور الوزاري الجديد. وحسب هذا المنشور، فيجب أن

وطالب الطلبة المحتجون من خلال وقتهم الاحتجاجية، بضرورة إجبار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تقديم طلب للتوظيف العمومية بغرض توظيفهم، خاصة وأن العديد منهم متحصل على شهادة الدكتوراه والماجستير. كما طالب الطلبة بتجسيد الوعود التي أطلقتها الوزارة لطمأنة نقابات القطاع فيما يخص إجراءات التأهيل العلمي، حيث أصدرت الجهة الوصية، مؤخراً، منشورا وزاريا يتضمن إجراءات تعجيزية لا تعكس تماما الوعود والتطمينات السابقة، خاصة ما تعلق منها بنشر أطروحات الدكتوراه في مجلات علمية، وكذا تكليف مقررين لدراسة ملفات الترشيح. وانتقد الطلبة المتحصلون على شهادة الدكتوراه الوعود التي وصفوها بالكاذبة، والتي كانت الوزارة

تم إلزامهم بالتوقيع على تنازل عن المساكن الوظيفية التي يشغلونها

طرد الأساتذة الجامعيين المتحصلين على شقق AADL و LPP من المساكن الوظيفية

■ الإجراء جاء لإخلاء أكبر عدد من المساكن الوظيفية المقدر بـ 10 آلاف مسكن

يقول المتحدث - فإن إمكانية استكمالها ستأخذ وقتاً طويلاً. من جهة أخرى، راسلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مراسلة من أجل إيجاد صيغ قانونية قصد منح قروض تقدر بـ 700 مليون سنتيم للأساتذة الجامعيين من أجل اقتناء مساكن، بالإضافة إلى الشروع في منح تعاونيات عقارية لصالح الأساتذة، خاصة في الولايات التي تملك أراض واسعة. وجاء في المراسل أيضاً، أن المبلغ الذي يستفيد منه الأستاذ الجامعي يصل إلى 700 مليون سنتيم، وستنظر وزارة المالية إلى كيفية تحيين هذا القرض، وذلك بالبحث عن الصيغ القانونية لذلك.

الأساتذة الذين قدموا طلبات للاستفادة من مساكن بصيغتي «عدل» و«أل.بي.بي» لكن بشرط أن يوقع المعنويون على وثيقة بالتنازل على المسكن الوظيفي بمجرد حصولهم على مسكن من إحدى الصيغتين. وفي هذا الصدد، قال ممثل المجلس الوطني للأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحفيظ ميلاط، إن عدد مساكن رئيس الجمهورية التي أعلن عنها منذ 10 سنوات قدرت بـ 10 آلاف وحدة سكنية، إلا أن عدد المساكن الجاهزة لم تصل النصف، حيث في بعض الجامعات يوجد الثلث فقط من المساكن الجاهزة فيما بقيت الأخرى تنتظر الإنجاز، إلا أنه وحسب الحالة الاقتصادية التي تعيشها البلاد -

وجّهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مراسلة إلى الجامعات، أمرت فيها بإحصاء الأساتذة الذين تقدموا بطلبات للحصول على مساكن بمختلف الصيغ، قصد إعلامهم بضرورة ترك المساكن الوظيفية بمجرد حصولهم على مفاتيح المساكن التي قدموا طلبات للحصول عليها. وحسب المعلومات المتوفرة لدى «المعرج»، فقد وجهت وزارة التعليم العالي مراسلة إلى الجامعات أمرت من خلالها رؤساء الجامعات بضرورة استرجاع أكبر عدد من المساكن الوظيفية الخاصة برئيس الجمهورية والمقدر عددها بـ 10 آلاف وحدة سكنية غير قابلة للتنازل. وتشير المراسلة إلى أن هذه المساكن تخص أيضا

لجنة وزارية تحقق في أسباب انتحار طالب بجامعة سيدي بلعباس

أوفدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لجنة تحقيق وزارية رفيعة المستوى للوقوف على حادثة انتحار طالب بقسم العلوم الدقيقة بجامعة الجبلاي اليابس في سيدي بلعباس، الأسبوع الماضي، بعد صراعه مع أستاذه. لجنة التحقيق نزلت إلى جامعة سيدي بلعباس على خلفية التحرك السريع لعدة منظمات من أجل شل الجامعة وتصعيد الاحتجاج والمطالبة بفتح تحقيق دقيق في ملابسات وفاة زميلهم «ل.ن» 22 سنة، الذي دخل في صراع مع استاذ مادة الكيمياء، حيث أقدم على الانتحار بواسطة سائل منظف خطير عجل بوضع حد لحياته بمصلحة الاستعجالات بمستشفى عبد القادر حساني بعد 48 ساعة. هذا، وكان الوالي قد تمكن من استقطاب التنظيمات الطلابية التي عقد معها جلسة عمل صبيحة أمس، واعدت بالتحقيق في القضية والوقوف بجهد على مشاكل الجامعة التي تعد من أحسن الجامعات الوطنية ترتيباً.

ع. صاولي

الوظيفة العمومية ترفض تطبيق تعليمة التصنيف على 23 قطاعا

حاملو شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية يهددون بمقاطعة الانتخابات



سهيلة ديبال

والتزامها الصمت، إلى أمر مقصود نزولا عند رغبة أطراف وشخصيات بارزة في هرم مؤسسات الدولة بما فيها برلمانيون ومسؤولون في عدة وزارات وقطاعات إدارية في الحكومة وعلى رأسها أشخاص في قطاع التكوين المتواصل ومديريات الوظيفة العمومية لا يكتبون لا بكالوريا ولا شهادات جامعية للتعليم العالي وهذا يقول خالد قليل "باستغلالهم للنفوذ والسلطة وبالضغط على المدير العام للمديرية العامة للوظيفة العمومية من أجل تمرير أهدافهم الشخصية لتكبيرهم من مناصب نوعية لهم ولأقربائهم على حساب ضرب مصداقية قوانين الجمهورية ومصداقية الشهادات الجامعية بوزارة التعليم العالي".

المفروض أن يتم تطبيقها في جميع الولايات في ما يخص كل القطاعات والأسلاك المهنية (الصحة والجامعات والقطاع الاقتصادي بأنواعه سوناطراك والحماية والجيش). ووجه المتحدث نداء استغاثة للوزير الأول أحمد أحيى من أجل إعطاء أمر إتمام إرسال التعليمة التي تخص 23 قطاعا إلى جميع مديريات الوظيفة العمومية في 48 ولاية. مثلما تم إرسالها للأسلاك المشتركة ومن دون استثناء للقطاعات سواء القطاعات التابعة للوظيفة العمومية أو التابعة للقطاع الاقتصادي. وأرجع رئيس جمعية حاملو الشهادات الجامعية التطبيقية تماطل مديرة الوظيفة العمومية

2016، والذي جاء بمقتضى المرسوم الرئاسي 14-266 المؤرخ في 29 سبتمبر 2014، والذي يصنف حاملو شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية وتقني سامي بكالوريا + 3 مع الشهادات الجامعية للتعليم العالي، ورفضها استفادة 23 قطاع من محتواها، وكشف قليل عن وجود أكثر من 500 ألف حامل لشهادة الدراسات الجامعية التطبيقية ينتظرون صدور التعليمة من طرف المديرية العامة للوظيفة العمومية إلى مديرياتها الولائية الـ 48. وأكد رئيس الجمعية في بيان له، أن الوظيفة العمومية طبقت محتوى التعليمة فقط على سلك واحد تابع لمصالحها وهو قطاع الأسلاك المشتركة والتي من

منحت جمعية حاملو شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية المديرية العامة للوظيفة العمومية مهلة أسبوع من أجل تطبيق بنود المرسوم التنفيذي المؤرخ في 22 نوفمبر 2016 والذي يصنفهم مع الشهادات الجامعية للتعليم العالي، أو مقاطعة الانتخابات المحلية ليوم 23 نوفمبر المقبل. كخطوة أولى قبل الاستعداد لتنظيم وقفات احتجاجية سلمية حاشدة أمام مقر المديرية العامة للوظيفة العمومية، بما فيها الوزارة الأولى في الأيام القادمة تعبيرا عن الظلم المطبق على 500 ألف حامل لشهادة باك+3. واتهم رئيس الجمعية خالد قليل، المديرية العامة للوظيفة العمومية بتماطلها في تطبيق المرسوم التنفيذي المؤرخ في 22 نوفمبر

طلبة المدرسة العليا للعلوم السياسية يطالبون بفتح تحقيق

برلمانيون وأصحاب نفوذ بين الناجحين في مسابقة الدكتوراه!

لمسابقة الدكتوراه لسنة 2017-2018، تحمّل أسماء برلمانية وأشخاص ذوي نفوذ وخاصة بتخصص دراسات استراتيجية، داعين إلى إلغاء التصنيف مستقبلا، بعد تسجيل عدة مخالفات وتجاوزات في مسابقة الدكتوراه لسنة 2017-2018، ابتداء من عملية الإعلان عن المسابقة إلى الإعلان عن النتائج، منددين في السياق ذاته بمخالفة المواعيد ومنها مواعيد الطعن بـ ثلاثة أيام عوض أسبوع، والإعلان عن قائمة المقبولين في يوم المسابقة. ووجه الطلبة المترشحون لمسابقة الدكتوراه 2017-2018 رسالة إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار للتدخل العاجل من أجل التحقيق في التجاوزات الخطيرة التي مست نتائج المسابقة بعدما حملت القائمة أشخاصا مشبوهين وبرلمانيين بدون وجه حق.

سهيلة ديال



الإجحاف في قائمة المقبولين. وأشار طلبة المدرسة العليا للعلوم السياسية إلى أن قائمة الناجحين

التعليم العالي والبحث العلمي بإيفاد لجنة تحقيق حول التجاوزات في خصوص المسابقة، بعد سياسية

طالب طلبة المدرسة العليا للعلوم السياسية المترشحين لمسابقة الدكتوراه لسنة 2017-2018، وزير

من بين 400 ألف
متخرج سنويا
50 ألف جامعي
متخرج يستفيدون
من مناصب شغل

أشار الخبير في الشؤون الاقتصادية، فرحات آيت علي إلى أنه من بين عدد الطلبة المتخرجين من الجامعة سنويا والذي يصل عددهم إلى 400 ألف متخرج، يستفيد من منصب شغل ما يقل عن 50 ألف شخص، مؤكدا أن العدد الهائل من الطلبة المتخرجين من الجامعات الجزائرية سنويا، يتوجهون إلى قطاعات ليست من خياراتهم، الأمر الذي يعود بالسلب على الاقتصاد الوطني. وأوضح الخبير الاقتصادي، في منشور له عبر "فايسبوك"، أن الجامعة الجزائرية، التي تشهد ولوج 400 ألف متحضر على شهادة بكالوريا سنويا، ليتخرجوا من نفس الجامعات بعد سنوات، يكشف عن نوايا متعمدة لكسر الجامعة الجزائرية، والبحث العلمي، وكذا نخبة البلاد. مؤكدا أن الجزائر غير قادرة على توفير مناصب عمل، لـ 400 ألف جامعي، وأن 50 ألف من العدد فقط، من سيستفيدون من مناصب شغل. وقال "عوض أن نترك الجامعة للأفضل، وتأطير نخبة حقيقية، تلك التي تحصل على منصب يليق بها مباشرة بعد التخرج، نفضل العكس". وحسب آيت علي، فإن الجزائر غير قادرة على توفير مناصب عمل، لـ 400 ألف جامعي، وأن 50 ألف من العدد فقط، من سيستفيدون من مناصب شغل. وفي شأن العدد الهائل من الطلبة الراغبين في مواصلة الدراسات العليا خارج الوطن، وصفه الخبير الاقتصادي بالمنافس السام الذي يتسبب فيه الأساتذة الجامعيون، قائلا "هكذا سيبقى هنا، سوى الآلاف فقط من الطلبة، دون أدنى حظ في الحصول على منصب شغل يليق بهم".

سهيلة دبال

تتضمن فتح ماستر و دكتوراه مشتركة في الإنجليزية اتفاقية شراكة بين جامعتي باتنة 2 و قابس التونسية

خلال تبادل الخبرات وفتح ماستر ودكتوراه مشتركة تتيح للباحثين والطلبة المشاركة في الجامعتين. وقال رئيس الملتقى بأن من بين توصيات الملتقى، التي تم الخروج بها ضرورة البحث حول سبل توسيع افاق مجال الشراكة في البحث العلمي، لتشمل مختلف دول المغرب العربي وحتى باقي الدول العربية.

ياسين/ع

من 21 جامعة جزائرية، بالإضافة إلى مشاركة جامعة قابس التونسية وجامعة إربيد الأردنية، وأوضح رئيس الملتقى الأستاذ نجاي محمد الصالح بأن اتفاقية الشراكة التي تم التوقيع عليها في ختام الملتقى تتضمن فتح أواصر الشراكة بين جامعة الشهيد مصطفى بن بولعيد باتنة 2 وجامعة قابس التونسية في مجال البحث العلمي، من

تُوجت مساء أمس فعاليات الملتقى الدولي الأول حول منهجية البحث العلمي، الذي نظمه قسم اللغة الإنجليزية لجامعة الشهيد مصطفى بن بولعيد باتنة 2، بتوقيع اتفاقية شراكة مع جامعة قابس التونسية المشاركة في الملتقى الذي احتضنته قاعة مخابر البحث العلمي (المحافظ سابقا)، وتندرج الاتفاقية في إطار تدعيم تبادل الخبرات والشراكة في مجال البحث العلمي بين كليتي اللغات، حسبما أفاد به الأستاذ رئيس الملتقى والمدير الأسبق لجامعة باتنة محمد الصالح نجاي لـ «النصر». اتفاقية الشراكة تم التوقيع عليها من طرف رئيس جامعة باتنة 2 وعميد كلية اللغات لجامعة قابس التونسية عقب اختتام أشغال الملتقى الذي دام يومين، وتمحورت جل تدخلات المشاركين من أساتذة وباحثين وطلبة التدرج في طور الدكتوراه المقدر عددهم بـ 113 مشاركا، حول منهجية البحث العلمي وسمح الملتقى من خلال الورشات المفتوحة والجلسات التي عقدت لطلبة الدكتوراه في الإنجليزية من طرح انشغالاتهم وتساؤلاتهم حول مناهج البحث العلمي. الملتقى الذي عرف حضور 113 مشاركا جاؤوا

برلمانيون وأشخاص ذوو نفوذ ضمن قوائم الناجحين جامعات تخفض أيام الطعون إلى ثلاثة أيام بدل أسبوع في الدكتوراه

■ ميلاط؛ على حجار التدخل للنظر في التجاوزات
الحاصلة في المسابقة

باتنة | معدلات بعض الناجحين لم تصل إلى 10 من 20 حيث تتراوح بين 8 و 9 من 20. وأسوأ معدل للناجح في المرتبة الأولى كان في جامعة باتنة 2 حيث تحصل صاحب المرتبة الأولى على معدل 3.5 من 20. ولا يختلف الأمر ولم تقف التجاوزات عند هذه المعدلات الهزيلة وفق الشكاوى التي باتت ترفع يوميا إلى وزارة التعليم العالي حيث إن رؤساء الجامعات في عدة ولايات تلاعبوا بالقوائم وأقصو طلبة من النجاح بعد استدعائهم وإبشارهم بالنجاح. الطلبة يشتكون تخفيض أيام الطعون إلى 3 أيام بدل أسبوع من جهة أخرى وجه طلبة المدرسة العليا للعلوم السياسية مترشحين لمسابقة الدكتوراه 2017-2018 رسالة إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار للتدخل العاجل من أجل التحقيق في التجاوزات الخطيرة التي مست نتائج المسابقة، بعدما تحدثوا عن إنجاز برلمانيين وأشخاص ذوي نفوذ بدون وجه حق. وجاء في تقرير حول تجاوزات في مسابقة الدكتوراه بالمدرسة العليا للعلوم السياسية أنه "يؤسفنا أن نتقدم إليكم بطلبنا هذا والمتمثل في التجاوزات الأخيرة التي مست مسابقة الدكتوراه ابتداء من عملية الإعلان عن المسابقة إلى الإعلان عن النتائج وتمثل المخالفات في الإجحاف في قائمة المقبولين مطالبين بإلغاء التصنيف مستقبلا. وسجل التقرير مخالفة المواعيد في الإعلان عن قائمة المقبولين في يوم المسابقة ومخالفة مواعيد الطعن "ثلاثة أيام بدل أسبوع"، إضافة إلى أن قائمة الناجحين بها أسماء برلمانية، أشخاص ذوو نفوذ وخاصة بتخصص دراسات استراتيجية. أمام كل هذه التجاوزات طالب طلبة المدرسة العليا للعلوم السياسية وزير التعليم العالي الطاهر حجار بإيفاد لجنة تحقيق حول هذه الفضائح.

■ ح.ن

■ حذر، أمس، المجلس الوطني للأساتذة التعليم العالي "كناس"، وزير التعليم العالي الطاهر حجار، من التجاوزات والفضائح الحاصلة في نتائج الدكتوراه، قائلا إن السكوت عنها أصبح أمرا خطيرا بالنظر للتدني الرهيب في مستوى الطلبة والذي أدى إلى إنجاح طلبة بمعدلات دنيا أقل بكثير من 10 من 20. وقال المنسق الوطني في نقابة "كناس" ميلاط عبد الحفيظ، عبر صفحته على الفيسبوك، إن الأمر لم يعد قابلا للسكوت عنه، مضيفا أنه "عندما ينجح طالب في مسابقة الدكتوراه بمعدل 3 من عشرين، وعندما يكون آخر بمعدل 2 من عشرين في قائمة الاحتياط، أي يمكنه في حالة غياب أحد الناجحين أن ينجح ويصبح دكتورا بعد سنتين، فلا بد للوزارة من أن تتدخل فورا وأن تطبق النظام المعتمد في كلية الطب". وشدد النقابي البارز في الـ "كناس" على ضرورة تدخل وزير التعليم العالي والبحث العلمي من أجل مراجعة عملية حساب الترتيب، حيث يكون للمتحصلين على معدل عشرة فما أكثر، وباقي المناصب تُلغى. وجاءت دعوات "كناس" لتؤكد صحة الدراسة التي نشرناها الأسبوع الماضي والتي سلطت الضوء على المعدلات الكارثية في مسابقة الدكتوراه وتدهور المستوى الكارثي للطلبة الجامعيين حيث أظهرت أن معدلات تراوحت بين 2 و 3 من عشرين وأعلىها 8 و 7 من عشرين، رغم أن المواضيع التي طرحت سهلة جدا وفي متناول الجميع وفق اجماع الأساتذة ومن عينة النتائج النهائية لبعض المؤسسات الجامعية لمسابقة الدكتوراه تصدرت جامعة أحمد دراية بأدرار قائمة النتائج الكارثية، أين كان أعلى معدل لطالب ناجح في المرتبة الأولى ولم يتجاوز معدله 5 من 20 حيث تحصل على معدل 4.68 من 20، في حين ناجح آخر نجح بـ 2.93 والثالث بـ 3.12 من عشرين ونفس النتائج تتكرر وهناك طالبيين ناجحين بمعدل 6 من 20 وفي جامعة الحاج لخضر

أمهلوا المديرية أسبوعا وهددوا بمقاطعة المحليات

الوظائف العمومي يرفض تصنيف نصف مليون حامل لشهادة DEUA وتقني سام رسميا

وجه رئيس جمعية حاملي شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية نداء لنخبة من الإطارات الجامعية بمقاطعة الانتخابات القادمة، بسبب إجحاف مديرية الوظائف العمومي في حقهم، حيث لا يزال أكثر من 500 ألف حامل لشهادة الدراسات الجامعية التطبيقية وتقني سام (بكالوريا + 3 سنوات) ينتظرون صدور التعليمات من طرف المديرية العامة للوظيفة العمومية إلى مديرياتها الولاية 48 والتي تأمرها بتنفيذ وتطبيق محتوى المرسوم الخاص بـ (1-24) قطاع مهني باستثناء قطاع واحد وهو قطاع الأسلاك المشتركة التابع لمصاحها.



ق.ج

■ وقال رئيس الجمعية خالد قليل، إنه من المفترض أن يكون قد تم تطبيقها في صالح كل القطاعات من دون تمييز أو مفاضلة وهذا ابتداء من السنة الماضية تاريخ صدور المرسوم التنفيذي المؤرخ في 22 نوفمبر 2016 ويقتضى المرسوم الرئاسي 14-266 المؤرخ في 09/29/2014 والذي يصنفهم مع الشهادات الجامعية للتعليم العالي بالرغم من تاريخ صدور سنة كاملة للمرسوم التنفيذي لحد الآن، وهي الفئة التي عانت ويلات الإجحاف في حقهم في التصنيف منذ أكثر من 25 سنة. وقال إنه بالرغم من صدور المرسوم التنفيذي في الجريدة الرسمية لمدة سنة كاملة، ولحد الآن لم يتم تطبيق هذا المرسوم التنفيذي بإرسال التعليمات من طرف المديرية العامة للوظيفة إلى جميع الولايات في ما يخص كل القطاعات والأسلاك المهنية (الصحة والجامعات، والقطاع الاقتصادي بأنواعه سوناطراك سونلغاز، بما فيها أسلاك الأمن، الحماية والجيش مع العلم أن هذه الفئة ليست لها هيئة تدافع عن حقوقها المهضومة بحكم وظيفتها.. وهي 23 قطاعا)، باستثناء صدور تعليمات واحدة فقط موجهة لقطاع الأسلاك المشتركة وهم سلك موظفي المديرية العامة للوظيفة العمومي أنفسهم، بانتهاج سياسة المفاضلة بين حاملي الشهادة. ووجه قليل نداء إلى المدير العام للوظيفة العمومية والوزير الأول جاء فيه "نحن 23 قطاعا في انتظار التعليمات الخاصة بنا منذ سنة كاملة". والأخطر من هذا رد رسمي من طرف المديرية العامة على أحد المراسلات نحوز على نسخة منها جاءت كمايلي بموجب مراسلتكم، يطلب تدخل مصالحكم لتثمين الخبرة المهنية لشعبة (للأسلاك الأخرى 23)

العمومي؟ واعتبر أن "كل هذه التعطيلات التي تقوم بها مديرية الوظائف العمومي والتزامها الصمت كان مقصودا نزولا عند رغبة أطراف في قطاع التكوين المتواصل ومديريات الوظائف العمومي، لضرب مصداقية قوانين الجمهورية ومصداقية الشهادات الجامعية بوزارة التعليم العالي. وقال قليل خالد في آخر تصريحه "إن عودتنا للميدان أصبحت إلزامية"، مؤكدا أن التنسيق ستمنع المديرية العامة للوظيفة العمومي مهلة أسبوع قبل الإعلان رسميا عن مقاطعة الانتخابات المحلية القادمة مجددا، موجها نداءه لرئاسة الجمهورية للتدخل العاجل، في ظل تهديد بتنظيم وقفات احتجاجية سلمية حاشدة أمام مقر المديرية العامة للوظيفة العمومية، بما فيها الوزارة الأولى في الأيام القادمة، محملا مسبقا كل التبعات لمسؤولي الوزارة الأولى والمديرية العامة للوظيفة العمومي لأي انزلاقات أو تعففات في ميدان الاحتجاج.

لاحتسابها عند الترقية في الرتبة، على غرار باقي شعب الإدارة العامة، وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 16-288 المؤرخ في 02 نوفمبر 2016 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية، فإنه بالنسبة للأسلاك التابعة (للأسلاك الأخرى 23) فهي غير معنية بهذا الإجراء، وبالتالي فإنه يتعذر على مصالحكم تجسيد مطالبكم"، وتساءل كيف لمرسوم تنفيذي ناضل من أجله حاملي الشهادة كافة القطاعات وعندما صدر المرسوم أسرع مديرية الوظائف لتأميمه واستغلاله لصالحها سلك الإدارة العامة فقط؟ وهي من تقوم بإرسال تعليمات واحدة فقط لمديرياتها 48 ولاية لصالح الأسلاك المشتركة وتوقفت على خلاف 23 سلكا المتبقية وبعدها تتحجج أن التعليمات الخاصة بهم، أي بالقطاعات الأخرى لم ترسل بعد (وهي من ترسل وتستقبل لنفسها)؟ ليس هذا عار وخزي على مسؤولي مديرية عامة بحجم الوظائف

وصفوا مبرر الإدارة بتجميد الماجستير بـ"غير المقنع"

طلبة الرياضيات والإعلام الآلي بالجلفة يواصلون الاحتجاج

الموسم؟"، مضيفين أن كل الظروف مواتية لمواصلة دراستنا من أساتذة وهيكل.

وطالب المحتجون من إدارة الجامعة أن تتحمل مسؤوليتها خاصة وأن جل مؤطرين التخصصين يشتغلون كإداريين في بعض المصالح ومكاتب الجامعة وعليها أن توجههم للتدريس، مناشدين مدير الجامعة وكذا وزير التعليم العالي من أجل التدخل، "لأنه ليس من المعقول أن يتم حرماننا من الدراسة والتدرج بأسباب غير موضوعية".

وحاولنا الاتصال بمدير الجامعة من أجل الرد على احتجاج الطلبة ومطالبهم، إلا أننا فشلنا في ذلك لعدم رده على اتصالاتنا. طلال ضيف

● يواصل طلبة كلية العلوم الدقيقة تخصص رياضيات وإعلام آلي، أمام مقر رئاسة الجامعة بالجلفة ليومهم الثاني، مطالبين بإنهاء ما أسموه بسياسة التهميش و"الحقرة" التي تتعامل بها الإدارة بعد أن تم قبول 40 طالبا في التخصصين من أصل 260 طالب ناجح ليسانس 2017، ليتفاجأوا بقرار تجميد "الماجستير"، مؤكدين أن مبرر الإدارة بتجميد التخصصين غير مقنع وفيه تحامل كبير عليهم وتضييق على فرص تدرجهم الدراسي.

وتساءل كيف تتحجج الإدارة بنقص التأطير وهي التي تكفلت في السنوات السابقة بأفواج وأعداد أكبر من عدد هذا



■ يكتبها: سعد بوعقبة

جامعات مستواها أقل من المركز الثقافي الفرنسي؟!

● مشكلة رمي الشباب الجزائري لنفسه في بحر الثقافة الفرنسية، من خلال المشاهد التي سجلت أمام المركز الثقافي الفرنسي مؤخرا، ليست أخطر من رمي الشباب لنفسه في البحر، هربا من الجزائر ولجونه لأوروبا وفرنسا تحديدا!

المشكلة ليست في إقبال الشباب على التسجيل في المركز الثقافي الفرنسي لاجتياز امتحان إثبات المستوى في اللغة الفرنسية... بل المشكلة الأساسية في النظام التربوي الجزائري الذي يدرس اللغة الفرنسية كلغة ثانية في الجزائر بدرجة أهمية الدرجة الأولى، ومع ذلك يتخرج الطلاب من الثانوية أو الجامعة بشهادات لا تعترف فرنسا بمستواهم اللغوي في اللغة الفرنسية.. فتقوم بإجراء امتحانات لهم للتأكد من مستواهم!

وعندما يصبح المركز الثقافي لدولة ما هو الذي يقيم مستوى طلاب تلك الدولة في اللغة، فذاك يعني أن البلد قد تخلى عن كل كرامة له فيما يتعلق بالسيادة! والحل لهذه المشكلة ليس في غلق المركز الثقافي الفرنسي أو استدعاء السفير الفرنسي أو حتى طرد الطلاب بالهراوات البوليسية... بل الحل في رفع مستوى التعليم وتحسينه ليصبح معترفا به في الخارج كما كان من قبل! نعم اللغة الفرنسية أصبحت وسيلة للهجرة إلى فرنسا، لكن الانحطاط الحاصل في تحصيل اللغة الفرنسية في الجزائر يتماشى مع الانحطاط الذي شمل أيضا مجالات أخرى، كالطب والتكنولوجيا والدينار ومستوى المسؤولين عندنا، بحيث انحط مستواهم! حتى الدبلوماسية تدهور مستواها، فأصبح تفتيش الملابس الداخلية لوزراء الجزائر في المطارات ليس عيبا! مادام هؤلاء قد قبلوا من قبل أن تفتش الملابس الداخلية لمواطنيهم في المطارات، ولا يعتبرون ذلك مساسا بكرامة البلد ولا أقول سيادته!

المسؤولون الجزائريون وفروا التعليم المجاني لأبنائهم في أوروبا مثلما وفروا أيضا العلاج المجاني لهم ولعائلاتهم في الخارج! ولذلك أهملوا مستوى التعليم في الجزائر ومستوى الصحة في الجزائر، فأصبح الطبيب الجزائري يحصل على وظيفة ممرض في فرنسا إذا ساعده الحظ وهاجر إلى هناك.. وأصبح التعليم لا يعترف به في الخارج بسبب تدهور المستوى.. وأصبح من يقيم خريجي الجامعات الجزائرية في اللغة ليس الجامعات الفرنسية بل المراكز الثقافية الفرنسية! ومع ذلك، يتحدث الناس عندنا عن وجود جامعة ووجود وزارة ووجود حتى حكومة!

كي نتجتاز امتحانا في مركز ثقافي فرنسي لتثبت أنك تحسن الفرنسية عليك دفع 10 آلاف دينار! وكان من الواجب أن تدفع فرنسا للجزائريين هذا المبلغ لقاء تدريس الفرنسية. حتى الفيزيا، احتكر المسؤولون حكاية جواز السفر الدبلوماسية المعنى من الفيزيا لهم ولأبنائهم وتركوا الشعب الجزائري يدفع (15.000) دينار كي يترشح ويسجل نفسه في قائمة طالبي الفيزيا في القنصلية الفرنسية، وحين ترفض الفيزيا لا يرد المبلغ لأصحابه! حتى باتت فرنسا تقوم بنشاطها الثقافي في إفريقيا من طالبي الفيزيا المرفوضة للجزائريين!

مدير المركز الوطني لتطوير الطاقات المتجددة
نورالدين ياسة:

الطاقة المستخرجة من النفايات بإمكانها تزويد 1.5 مليون جزائري بالكهرباء سنويا

هامة تصل إلى 1.5 مليون نسمة. وسيوفر هذا الإنجاز إن رأى النور أيضا مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و500 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، لذا ينبغي حسب المتدخل استغلال هذا المخزون وعدم إهماله. من جهة أخرى تأسف ضيف الثالثة للتأخر المسجل في إنجاز مشاريع الطاقة الشمسية في الجزائر، داعيا إلى الإسراع في تجسيد برنامج 2011 الذي يرتقب توفير 12 ألف ميغاواط من الإنتاج الطاقوي وبرنامج 2015 الذي يفترض أن ينتج ضعف ما ينتجه الأول، وذلك من خلال تفعيل هذه البرامج على أرض الواقع بإشراك متعاملين عموميين وخواص ومستثمرين أجنب.

شدد مدير المركز الوطني لتطوير الطاقات المتجددة نورالدين ياسة على أهمية ترمين الطاقة المستخرجة من النفايات والتي من شأنها المساهمة في تزويد 1.5 مليون نسمة بالكهرباء. ولدى استضافته في برنامج ضيف التحرير للقناة الثالثة قال ياسة إن ترمين هذه الطاقة يتمثل في استرجاع الطاقة المنتجة خلال معالجة النفايات في شكل حرارة، كهرباء ووقود مضييفا أن 62 بالمائة من النفايات التي الجزائر هي نفايات عضوية، يمكن استغلالها لإنتاج مليار متر مكعب من الغاز الحيوي، ما يعادل 2000 جيجاواط من الكهرباء سنويا، وهي الحصص التي يمكن أن تستفيد منها كثافة سكانية

إلغاء تخصصات وفتح أخرى و البقية
تحول من ولاية إلى أخرى

أقطاب امتياز بالجامعات العام المقبل



سيتم إنشاء أقطاب امتياز في الجامعات بعد تغيير خريطة البرامج والتخصصات بغية افتتاح الجامعات على بعضها جهويا ووطنيا، حسب ما كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار الذي أكد من وهران أنه سيتم إلغاء تخصصات وإنشاء أخرى جديدة. فيما تحول البقية من جامعة إلى أخرى وهو ما سيسمح - حسب - بإنشاء قطب امتياز في كل جامعة.

حجار أشار خلال افتتاح فعاليات الندوة الوطنية للجامعات بمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ببيئر الجير إلى أن الجامعات منغلقة على نفسها وهو ما يصعب احتكاك الطلبة من مختلف الولايات فيما بينها. لذلك سيتم إعادة الخريطة الجامعية بعدم تكرار التخصصات في أكثر من جامعة، فكل ولاية لديها تخصصات تناسبها، مستدلا بوهران التي تحتاج تخصصات في صناعة السيارات لكونها قطب اقتصادي وصناعي هام. وهكذا في كل الجامعات والجامعات المحيطة. وتندرج هذه التغييرات والتحسينات في إطار برنامج المؤسسة الجامعية الذي سيدخل حيز الخدمة العام المقبل. كما سيتم إشراك السلطات المحلية والمجتمع المدني. كما صرح الوزير أن الأقطاب بامتياز تسمح بالتواصل الاجتماعي والاحتكاك بين الطلبة وخلق فرص بينهم من جهة أخرى تطرق المسؤولين إلى ضرورة تكوين الأساتذة الجامعيين

بمختلف الأطوار، فالشهادة الجامعية لا تعطي القدرة على التعليم وحدها لذلك يجب مرافقة الأستاذ وتكوينه. وحضر الوزير فعاليات الندوة الوطنية للجامعات لتقييم الدخول الجامعي لهذه السنة وتحديد النقصات على كل المستويات البيداغوجية، المادية، الهيكلية والخدماتية.

الجدير بالذكر، أنه تم إمضاء اتفاقية بين ديوان المطبوعات الجامعية وشبكات الرقمنة لطباعة الكتب العلمية وجعلها في متناول الطلبة ومواكبة التطورات التكنولوجية وستكون عملية العام القادم. وافتتحت الندوة الوطنية للجامعات بمركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والاقتصادية، أمس، بحضور مديري مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومراكز البحث العلمي، إضافة إلى ممثلي النقابات والجمعيات الطلابية والسلطات الولائية.

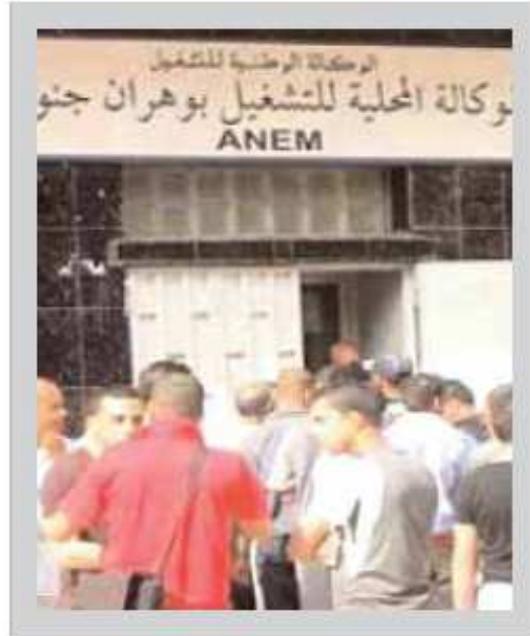
نادية. خ

سيدي بلعباس لجنة تحقيق وزارية بعد انتحار طالب في الجامعة

أوفدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لجنة تحقيق وزارية رفيعة المستوى للوقوف على حادثة انتحار طالب بقسم العلوم الدقيقة بجامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس، الأسبوع الماضي، بعد شجاره مع أستاذه.

لجنة التحقيق نزلت إلى جامعة سيدي بلعباس على خلفية التحرك السريع لعدة منظمات من أجل شل الجامعة وتصيد الاحتجاج والمطالبة بفتح تحقيق حول ملابسات وفاة زميلهم الملقب "ل.ن"، 22 سنة، الذي دخل في شجار مع أستاذ مادة الكيمياء، حيث أقدم على الانتحار بواسطة سائل منظف خطير عجل بوضع حد لحياته بمصلحة الاستعجالات بمستشفى "عبد القادر حساني" بعد 48 ساعة من ولوجها.

وكان والي الولاية قد عقد اجتماعا مع التنظيمات الطلابية، صبيحة أمس، واعداد بالتحقيق في القضية والوقوف على مشاكل الجامعة التي تعد من أحسن الجامعات الوطنية ترتيبا. نورهان. ز



"الانام" في تناول طلبة بومرداس

أبرمت جامعة بومرداس أمس اتفاقية مع وكالة الخدمات والتشغيل التي مكنت بموجبها طلبة الجامعة من التقرب مع "الانام" والاستفسار عن كيفية إجراء المقابلة لطلب عمل. وفي هذا الصدد أكدت رئيسة الجامعة، نجية لونيس، في تصريحها لـ"البلاد" أن الهدف من إمضاء هذه الاتفاقية هو فتح جسور بين الجامعة وعالم الشغل والهدف من هذه الاتفاقية هو التقرب من الطلبة الجامعيين وتحفيزهم على ولوج الوسط المهني عن طريق التحكم في تقنيات البحث عن العمل وكيفية تحرير السيرة الذاتية، وكتابة الرسالة التحفيزية وكذا أساليب المقابلة المهنية حيث يرفع من مستوى قابلية تشغيل طالبي العمل لمدة سنة قابلة للتجديد. كما أعلنت عن تقديم محاضرات كل 3 أشهر للتحسيس بالعلاقة المهنية بين الطالب الجامعي والوكالة التي تعتبر جهاز مرور للمساعدة على الإدماج المهني.

"إنجاح" نجلي مسؤولين اثنين في وزارة التعليم العالي

فضيحة في مسابقة الدكتوراه بجامعة الجزائر 3

اتهم أساتذة رئيس جامعة الجزائر 3، بالتلاعب بنتائج مسابقة الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث، الدكتوراه، عبر محاباة نجلي مسؤولين كبيرين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي على حساب طلبة نجباء.



هذا الفعل بعدما وصفوه بأنه "لا يشرف الجامعة الجزائرية"، بحسب ما قالوه لـ "وقت الجزائر"، بضرورة التدخل لإسقاط اسمي هذين الطالبين من قائمة الناجحين كونهما لم يكونا من الطلبة النجباء، وإعادة الاعتبار للناجحين حقا، حيث خلفت الحادثة تململا وسط الطلبة والأساتذة، حيث تقول تلك المصادر، إنهم عازمون على أخذ الملف مأخذا جديا ابتداء بفضح هؤلاء أمام الرأي العام.

الثانية في فرع الميزانية، والثاني في المرتبة الرابعة عن فرع المحاسبة. وبحسب ذات المصادر، فإن الطالبين المذكورين - نجلي المسؤولين - لم يكونا من الطلبة النجباء، حيث تفاجأ الأساتذة بترتيبهما المتقدم وسط الحديث بأنهما استفادا من تسريب مواضيع الامتحان، وهو ما حرم طلبة آخرين نجباء من الفوز في مسابقة الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث. وقد طالب الأساتذة الذين أدانوا

صديق-ي

● بحسب ما أكده مصدر موثوق لـ "وقت الجزائر"، فإن الطالب الأول هو ابن المفتش العام للوزارة، والثاني هو ابن مدير الموارد البشرية لوزارة التعليم العالي، اللذين تم "إنجاحهما" بتدخل من رئيس الجامعة، الدكتور رابع شريط، في مسابقة الدكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية، حيث تقول تلك المصادر إن نتائج المسابقة تم حبكها بطريقة "خبثة"، حيث جاء الأول في المرتبة



Université M'hamed-Bougara de Boumerdès

Le laboratoire de technologie douce, de valorisation et de conservation des ressources biologiques, en collaboration avec la faculté des sciences de Boumerdès, organisera, les 5 et 6 novembre, un congrès international sous le thème «Valorisation et préservation de la biomasse».

VALORISATION ÉNERGÉTIQUE DES DÉCHETS

GAIN DE 2.000 GIGAWATTS PAR AN

La valorisation énergétique s'impose, à plus d'un titre. «En Algérie, 62% des déchets sont organiques et putrescibles, donc valorisables en biogaz. Un milliard de mètres cubes de biogaz peut être récupéré de ces déchets, c'est l'équivalent de 2.000 gigawatts/an d'électricité», a affirmé, hier, le directeur général du Centre des énergies renouvelables, invité de la rédaction de la Chaîne III de la radio nationale.

Cette importante quantité d'énergie, peut alimenter une population de 1,5 million d'habitants, et épargner 1 million de tonnes d'émission de Co2 et 500 millions de m³ de gaz naturel». Pour le professeur Noureddine Yassa, il y a un gisement qu'il ne faut pas négliger. Répondant à une série de questions qui lui ont été posées, l'universitaire n'a pas manqué de relever les retards dans la réalisation des projets, précisant qu'il est grand temps de troquer l'uniforme verbal, pour endosser celui de l'action.

Par action, il désigne l'impératif de concrétiser le programme de 2011 qui prévoyait 12.000 mégawatts de production énergétique et celui de 2015 qui, lui, mise pratiquement sur le double, soit 20 000MW. «Il faut accélérer la mise en œuvre de ces programmes. Sur le terrain, il n'y a pas eu de réalisation des projets», déplore-t-il. L'autre urgence a pour nom, aux yeux du DG du CDER, le passage à la phase d'opérationnalisation des programmes, en associant les opérateurs privés et publics et même les investisseurs étrangers. Ces derniers, précisera-t-il, sont en train d'atten-



dre l'ouverture du marché pour l'installation de centrales et leur exploitation. Enchaînant, le P Yassa indique qu'il n'y a pas d'outils de rachat de l'électricité produite par les opérateurs ou même des ménages. Une situation qui le mène à réitérer son appel de prévoir un cadre pour le rachat de l'électricité. «Certes, explique-t-il, il y a eu un cadre en 2014 pour les tarifs de rachat avec

garantie, mais malheureusement, il n'est pas encore appliqué sur le terrain».

Par cadre réglementaire, l'universitaire cite au passage la nécessaire révision de la loi sur les hydrocarbures, et qualifie de «louable» la taxe énergétique imposé aux industriels par le projet de loi de finances. «Cette taxe va alimenter le Fonds national des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique», souligne-t-il en guise d'arguments. En définitive, l'universitaire affirme croire dur comme fer que l'Algérie a des arguments solides à faire valoir dans le domaine des énergies renouvelables qui s'érigent en une «priorité nationale». D'autre part, il dira que des efforts se multiplient pour une meilleure pénétration de ces énergies dans le secteur du bâtiment, réputé pour être énergivore. Dans son intervention, le P Yassa dira que l'association de

tous les secteurs, notamment ceux de l'enseignement supérieur et de la formation professionnelle, tout en mettant en relief le rôle des collectivités locales. Des efforts sont également consentis dans le domaine agricole.

Fouad Irnatene

PROJET « ALGER SMART VILLE » RETOUR DE PLUS DE 200 CHERCHEURS

Plus de 200 chercheurs de la communauté algérienne établie à l'étranger activant dans d'importantes entreprises de haute technologie, à travers différents pays du monde, sont revenus en Algérie, dans le cadre du projet «Alger Smart ville», vient de révéler la responsable du projet Alger Smart ville à la wilaya.

M^{me} Fatiha Slimani a, en effet, indiqué que ce projet lancé depuis une année a déjà attiré plus de 200 jeunes chercheurs établis à l'étranger. «Ces chercheurs, poursuit la responsable du projet, ont à leurs actifs, des brevets d'invention couronnant leurs nombreuses innovations technologiques. Cela dit, ils ont choisi de revenir dans leur pays afin de participer dans la conception d'Alger comme ville intelligente». Parmi ces compétences qui reviennent au pays, figurent notamment le D^r Noureddine Taïbi et le P^r Riad Hartani. Diplômé de l'Ecole nationale polytechnique, Noureddine Taïbi fait en effet partie de la diaspora algérienne qui après avoir fait leurs preuves à l'étranger ont choisi de revenir au pays. Cet ingénieur qui avait créé sa propre société activant dans

le domaine technologique aux Etats Unies d'Amérique a voulu créer une société similaire à Alger et actuellement, il active entre l'Algérie et les Etats-Unis d'Amérique. L'éminent professeur Riad Hartani est lui aussi diplômé de l'école nationale polytechnique. Actuellement, il met le savoir qu'il a acquis au service du pays. Il faut dire que le P^r Hartani —qui était parti en France pour poursuivre ses études— n'avait que 25 printemps lorsqu'il avait décroché le titre de docteur pour une thèse sur l'intelligence artificielle qui lui a valu la mention «très honorable» avec les félicitations du jury à l'université de Paris. « Ce jeune scientifique réussit ensuite, à créer un incubateur (endroit où se développent les startups) à la Silicone vallée, aux Etats Unis d'Amérique.

Le P^r Hartani qui a contribué également à la création de la ville intelligente de Séoul (Corée du Sud) est actuellement consultant à la wilaya d'Alger, fait savoir la chargée des investissements de la wilaya d'Alger. L'autre exemple en la matière, cité par M^{me} Slimani est un institut qui porte le nom de «Haba» et qui est détenteur de

pas moins d'un millier de brevets aux Etats-Unies d'Amérique. L'institut Haba est, faut-il le signaler, composé d'un groupe d'Algériens établis à l'étranger ayant différents profils et venus de divers horizons.

Désormais intégré dans le cadre du projet Alger Smart ville, l'institut Haba est en fait un accélérateur de startups ; permettant ainsi de mettre les startups en relation avec les acheteurs de leurs solutions et conclure des contrats.

« Réception, au début de l'année prochaine, du premier grand Fablab au profit des startup »

L'institut Haba qui active actuellement à Alger pour la création et l'accompagnement des startups compte réceptionner au début de l'année prochaine, «le premier grand fablab». Il s'agit d'un atelier de fabrication numérique répondant aux normes internationales qui est destiné aux startups et aux étudiants porteurs de solutions innovantes. Le fablab est également à même de permettre aux startups de réduire considérablement la durée et les

coûts de développement conceptuel du prototype et la mise au point du produit pour un éventuel lancement sur le marché, explique M^{me} Slimani. Elle annonce, d'autre part, que ce laboratoire de fabrication mettant à la disposition des étudiants porteurs de solutions innovantes un arsenal de machines et d'outils pour la conception et la réalisation de prototypes sera situé au niveau de deux locaux situés près des voûtes d'Alger. Les jeunes inventeurs qui seront accompagnés par des experts auront ainsi davantage de facilité pour mettre au point leurs prototypes, et ce, en utilisant gratuitement des machines et des outils numériques de haute technologie disponible dans ce fablab», a indiqué la même source. Aussi, elle notera dans ce même contexte que «l'intégration des startups locales — créés par de jeunes étudiants ayant développé des solutions innovantes dans le projet Alger smart ville— sera hautement bénéfique pour les investisseurs éventuels leur permettant d'acheter un produit local innovant sans avoir recours à l'étranger en dépensant des devises

Soraya Guemmouri

POURQUOI VEULENT-ILS TOUS PARTIR ?

ÉTUDIANTS DÉSORIENTÉS, DIPLÔMES AU RABAIS, FAIBLESSE DE L'ENCADREMENT...

La régression profonde de l'université

Des rapports d'enseignants inquiets attestent de la régression de l'université d'année en année.

Des centaines, voire des milliers, d'étudiants ont pris d'assaut, avant-hier, l'Institut français d'Alger (IFA), afin de s'inscrire pour un test de maîtrise de la langue française. Venus des quatre coins du pays, ces étudiants sont tous en quête d'un visa d'études. C'est ce fameux sésame qui leur permettra de poursuivre leurs études dans les universités de l'Hexagone. Ces jeunes ont tous fait leurs premiers pas à l'université algérienne, ou ils s'apprétaient à s'y inscrire, mais ils conçoivent leur avenir scientifique ou professionnel ailleurs. Les raisons de cet exode sont multiples. À commencer par la situation générale de l'université algérienne. Jadis, lieu de rayonnement intellectuel et terreau du savoir, l'université a perdu de son aura. Une institution délabrée qui ne fait plus la fierté des gens qui la fréquentent, comme c'était le cas

durant les années 70 et 80. L'université algérienne est sinistrée. Les scandales qui l'éclaboussent renseignent sur un état des lieux des plus inquiétants : enseignants cooptés, étudiants désorientés, diplômés commercialisés, déficit en matière de formation et d'encadrement, mauvaise gouvernance... Toutes ces conditions auxquelles se greffe, objectivement, la situation générale du pays, elle, également, peu reluisante. L'université algérienne a perdu son lustre d'antan. En témoignent les rapports accablants d'enseignants inquiets de voir l'université régresser d'année en année. Des rapports qui font froid dans le dos. Ils évoquent, à l'unanimité, une déchéance de l'université algérienne. Ces rapports soulignent l'absence de vision globale et de plan stratégique pour sauver ce qui peut l'être de l'université. Ils ont tiré la sonnette d'alarme sur une situation quasi chaotique qui a fait que cet espace ne



suit plus les mutations rapides et profondes de l'enseignement supérieur à travers le monde. Ils ont relevé l'absence totale d'une réflexion sur "l'encouragement à la recherche scientifique en harmonie avec les défis de la mondialisation" pour en faire "une université compétitive au service du développement culturel, social et technologique", afin d'en faire "un terrain fertile pour la recherche et l'innovation". Les mêmes rapports relèvent, également, le fait que les enseignants, dans leur grande majorité, "ne sont guère impliqués ou concernés ni par la recherche scien-

tifique ni par le devenir de l'université". Cela est provoqué par "une démotivation intellectuelle ou heuristique", qui plombe toute initiative de la part du corps professoral, lui-même livré à une bureaucratie mortifère et un environnement hostile. Cependant, la faillite de l'université ne peut être expliquée par le seul fait de la dégradation de la situation interne à cette institution. Les différentes politiques expérimentées depuis quelques décennies en sont aussi la cause. Il est évident qu'un enseignant parasite ou un responsable omnipotent ne sont pas faits pour re-

lever tous les défis qui s'imposent à l'université. Ils constituent, comme plein d'autres ingrédients, la source d'un malaise qui range un espace censé être le poumon de tout un pays. L'on ne s'étonne donc pas d'assister à ces cohortes d'étudiants s'affairer pour l'obtention du quitus qui leur permettra de suivre des formations de post-graduation ailleurs. Des études qui ne sont pas une sinécure pour la plupart d'entre eux. Ils y vont, malgré tout. Sûrement parce qu'on ne leur a pas laissé le choix.

MOMAHED MOULOUDI

DEUX ADMISSIONS AU CONCOURS D'ACCÈS AU DOCTORAT SANS SATISFAIRE AUX CRITÈRES Nouveau scandale à l'université Alger III

Progressivement, mais inexorablement, l'université algérienne s'enfoncé dans la crise morale. À la violence qui y sévit, dont des séquences meublent régulièrement les manchettes des journaux, viennent s'ajouter les scandales de la fraude aux examens, ou encore des "admis" au concours d'accès à la formation doctorale. Quelques jours après le scandale de l'université Kasdi-Merbah d'Ouargla, dont la presse a fait écho, un autre vient d'éclater à l'université Alger III. Selon des sources au sein de l'université, deux enfants de deux hauts responsables au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique viennent d'être "admis" au concours d'accès au doctorat à la Faculté des sciences économiques de l'université d'Alger III alors qu'ils ne "répondent pas aux critères requis". "C'est un dépassement dont est coupable l'administration", soulignent ces sources. Nos sources, qui ont requis l'anonymat, ont pointé du doigt la direction de l'université, empetrée, selon elles, "dans un bras de fer avec des enseignants et cherchant visiblement le soutien au sein du ministère". "Une espèce de vente concomitante", soutiennent-elles. Ce scandale intervient après celui de juillet dernier lorsqu'une thèse de doctorat d'une maître-assistante au niveau de la Faculté des sciences politiques, sous le titre "Le rôle de l'élite au pouvoir dans le processus de transition démocratique en Algérie 1989-2016", a été bloqué au motif qu'elle pouvait constituer un "danger". La docteure, Leïla Sidhoum, avait témoigné

que, peu de temps avant la soutenance de sa thèse, des membres du jury avaient été convoqués par le doyen pour leur signifier que "c'était un sujet sensible qui touche aux institutions étatiques et que les informations contenues dans cette thèse étaient dangereuses et que les services de sécurité et le ministère ont été mis au courant". Il intervient également la veille du verdict dans le procès intenté par des enseignants, affiliés au Cnes, contre ceux qu'ils qualifient de "baltaguis", des étudiants coupables d'agression à leur encontre dans l'enceinte de l'université. En février dernier, des enseignants, qui tenaient une assemblée générale pour mettre en place un bureau local du Cnes, ont été agressés par des étudiants. Consternés par cette violence, les enseignants, dont certains ont été blessés, ont porté l'affaire devant la justice contre les agresseurs et dénoncé la complaisance de la direction. La commission d'enquête mise sur place par la direction n'a, à ce jour, donné aucun résultat, affirme un membre du Cnes. Et depuis, un bras de fer oppose la direction aux enseignants. Il y a quelques jours encore, des enseignants ont tenu un sit-in devant le ministère de l'Enseignement supérieur pour dénoncer le licenciement abusif, selon eux, de Mokhtar Benguouia. Un licenciement perçu, par les enseignants, comme une séquence dans la stratégie du recteur de "décimer le Cnes". Trois plaintes pour "diffamation et propagande" ont, en effet, été déposées par le recteur contre des membres du Cnes.

K. K.

L'ÉDITO

PAR OUTOUDERT ABOUS
abousliberte@gmail.com

Université : péril en la demeure

« Aujourd'hui, les lieux de convivialité et d'espaces d'expression sont absents des amphis et des cités U, les critères de sélection pour l'examen des doctorats ne sont pas respectés, puisque même la triche et le plagiat s'y sont installés. »

L'université Mohamed-Boudiaf de M'sila a produit un rapport portant sur un programme stratégique de développement sur le moyen terme. Le document recense les insuffisances et les problèmes qui rongent l'université algérienne à tous les niveaux. Le mal est patent et dure depuis des années sans que les différents acteurs tirent la sonnette d'alarme pour une réelle refonte de ces établissements du savoir qui ne cessent de connaître une descente aux enfers. Dans les années 70, l'université était cet édifice où chaque Algérien rêvait de voir sa progéniture avoir sa place dans l'amphi, cet autre endroit emblématique, synonyme d'une passerelle vers la lumière. Ce lieu du savoir était, dans ces années fastes, le seul à donner des sueurs froides au régime autoritaire de l'époque et était en même temps la destination préférée pour les étudiants du continent. Ce constat fait, quel est, aujourd'hui, l'état des lieux de ces universités qui font plus dans le nombre que dans la qualité ? L'absence d'une vraie organisation étudiante a abouti à une démobilitation intra-muros où la chambre devient un dortoir, où les activités culturelles sont quasiment bannies parce que les islamistes ont pris en otage, par leur nombre, ces temples de la diversité d'opinions où la contradiction constructive était un des leitmotivs. Aujourd'hui, les lieux de convivialité et d'espaces d'expression sont absents des amphis et des cités U, les critères de sélection pour l'examen des doctorats ne sont pas respectés puisque même la triche et le plagiat s'y sont installés. Il est dommage que l'État, qui consent un budget important, soit peu regardant sur le chapitre des affectations. Celui des moyens et des instruments pédagogiques est le moins loti par rapport à celui du transport ou de la restauration où le repas est encore à 1,20 DA ! Extra-muros, l'université peine à créer une interaction avec l'environnement socioéconomique, synonyme du marché du travail, à la fin des études. Il y a réellement péril en la demeure, surtout que cela concerne la relève de demain. Les autorités doivent se poser la question sur le nombre d'étudiants, d'année en année plus important, qui se bousculent devant les instituts étrangers pour obtenir un visa d'études. ■

POURQUOI VEULENT-ILS TOUS PARTIR ?

LE D' AHMED ROUADJIA À "LIBERTÉ"

“L’université n’est pas l’unique institution sinistrée”

Docteur en histoire, professeur à l’université de M’sila et directeur du Laboratoire de recherche d’histoire, de sociologie et des changements sociaux et économiques, Ahmed Rouadja affirme avoir ressenti honte et indignation devant les images de bousculades devant les portes de l’Institut français d’Alger, sans pour autant blâmer ces jeunes à la recherche d’un avenir meilleur, ailleurs. “La réussite induite, dans ce pays, n’est assurée que pour les enfants pistonnés dépourvus de compétence avérée”, assène-t-il.

Liberté : Des milliers d’étudiants ont déferlé sur l’Institut français d’Alger, mus par l’ambition de poursuivre leurs études en France. Que vous ont inspiré ces images qui, pour certains, ont été choquantes ?

Ahmed Rouadja : Vous voulez parler de ces centaines de jeunes étudiants qui ont formé ces derniers jours une longue file d’attente devant l’Institut français d’Alger (ex-Centre culturel français) pour demander un visa dans l’unique souci de se rendre en France pour parachever leurs études ? Je ne crois pas

que tous ces jeunes sont uniquement guidés par ce noble ob-

jectif. Il en est qui veulent seulement quitter le pays en prenant pour prétexte les études, quand nombre d’autres sont réellement intéressés par la quête du savoir. Mais les uns et les autres ont pour point commun : le ras-le-bol de vivre dans un pays qui leur offre peu de perspectives rejoignant de réussite sociale, de bonheur et de bien-être. Le rêve d’un ailleurs meilleur — et la France en particulier — représente pour tous les jeunes Algériens l’eldorado par excellence... Quant à la question de savoir ce que m’inspirent personnellement ces bousculades, cette foule compacte de jeunes qui se presse devant les portes de l’Institut français d’Alger, c’est la honte et l’indignation. Et je me pose la même question que se posent in petto des millions d’Algériens : à quoi l’indépendance a-t-elle servi si elle ne peut retenir ses “fils” rivés au sol national sur lequel s’est coagulé le sang d’un “million et demi de martyrs” ?

Quelles sont, d’après vous, les motivations de ces étudiants ? Pourquoi une demande aussi massive de quitter le pays ?

Comme je viens de le dire, ce désir de se rendre en France tant dénié et vilipendé pourtant, et ce, au nom d’un nationalisme algérien plus affectif qu’effectif, s’explique par l’absence de perspectives d’avenir dans le pays et par l’atmosphère sociale étouffante où les espaces de loisirs, de rencontre et de convivialité se font rares, et deviennent, quand ils existent, inaccessibles aux bourses modestes... S’y ajoute l’exiguïté du marché de l’emploi, et qui se rétrécit devant les mieux lotis en compétences et en diplômes du fait de la pratique quasi officialisée du piston et du népotisme. Lesquels propulsent les médiocres à occuper le devant de la scène économique. La réussite induite, dans ce pays, n’est assurée donc que pour les enfants pistonnés dépourvus de compétence avérée...

La situation de l’université algérienne dénoncée maintes fois par les universitaires eux-mêmes y est-elle pour quelque chose ?

L’université n’est pas l’unique institution sinistrée. Je pense que tous les secteurs de la vie économique sont affectés par la sinistrose, la morosité, l’incompétence, la corruption, l’affaiblissement de l’esprit patriotique, civique et civil. C’est le règne absolu du “chacun pour soi et Dieu pour tous”. C’est l’individualisme, l’égoïsme, le laisser-aller et le laisser-faire qui président aux comportements collectifs.



Pas plus ni moins que les autres institutions, l’université algérienne est devenue, depuis belle lurette, le siège de la stérilité, de la répétition et de la récitation fastidieuse des mêmes discours soi-disant “académiques”. Les zaouias confrériques sont, dans certains cas, bien mieux nanties en “penseurs” que nos facultés... qui s’étioilent à l’ombre de leurs murs à demi-fissurés... Ce n’est donc pas seulement l’université qui incite à l’exil et attire le désir d’aller au devant de l’ailleurs, de l’inconnu, ce sont tous les secteurs et toutes les franges de la jeunesse algérienne qui se trouvent concernés par cette désaffection anormale, absurde, envers le pays...

Quels sont, d’après vous, les principaux maux dont souffre l’université algérienne ?

Les principaux maux qui affligent l’université algérienne sont l’improductivité scientifique, la paresse intellectuelle, la répulsion pour les débats d’idées, l’absence d’esprit critique, le goût pour le commerce et le dénigrement des pairs, la quête désespérée pour la réussite sociale et, pour certains, la recherche de postes administratifs ; l’absen-

Le plus scandaleux de tous les scandales signalés ces derniers temps à Alger, à Batna et à Béjaïa est celui d’Ouargla. Le recteur Mohamed Tahar Halilat de cette université est l’incarnation vivante de ce scandale : il fait réussir sa fille, qui n’a obtenu au bac qu’une moyenne de 10, au concours de doctorat en hydrocarbures, avec une note inimaginable de 16 ! Et tout cela au détriment des meilleurs qui n’ont ni “piston” ni appui puissant ailleurs... Comment peut-on faire aimer leur pays aux jeunes quand le pays leur inflige de flagrantes injustices ?

Comment jugez-vous les réformes entreprises par les autorités pour, disons, remédier à cette situation ?

Les réformes imaginées et entreprises par les autorités de tutelle sont louables, mais elles ne peuvent se concrétiser sur le terrain que si les universitaires s’impliquent et font preuve de motivation et de compétence. Or, nos universitaires, dans leur majorité, se montrent non seulement peu motivés par ces réformes, tant elles ne leur apportent pas quelques avantages immédiats (augmentation de salaire, attribution de logement et leur cession aux bénéficiaires...), mais également incapables de raisonner en tant qu’intellectuels et producteurs d’idées “immatérielles” et scientifiques. Les motivations intellectuelles désintéressées ne sont pas leur fort. Rien ne les mobilise plus que le gain...

En tant qu’universitaire ayant eu à s’exprimer à plusieurs reprises dans la presse sur la situation pour le moins chaotique de l’université algérienne, comment, selon vous, devrait-on s’y prendre pour sortir de ce marasme ?

Moi qui suis par principe contre l’autoritarisme, je plaide aujourd’hui en faveur des mesures draconiennes et “autoritaires” afin de faire travailler tous les parasites repérés et repérables (enseignants et fonctionnaires qui ne font pas leur travail, qui s’absentent...) et de sanctionner sévèrement ceux et celles qui quittent leur salle de cours et leur bureau avant l’heure... De plus, on doit sanctionner les plagiaires et lier l’avancement des carrières non pas au diplôme et à l’ancienneté, mais aux publications scientifiques attestées. Qui plus est, et faute d’élections par les pairs des doyens et vice-recteurs, la désignation par le haut ne devrait pas laisser un doyen à la tête de son poste plus de trois ans, car, au-delà, il se crée une situation de rente qui rend le titulaire arrogant, hargneux et “haggar”, comme c’est le cas du doyen de la Faculté des sciences sociales et humaines de Biskra, et qui règne à la tête de cette faculté depuis près de 15 ans grâce au soutien inconditionnel de son protecteur, l’ex-recteur et parent de Rachid Haraoubia, Belkacem Selatnia, qui est devenu depuis député du FLN de sa circonscription, Souk-Ahras... Comme son ex-protecteur, ce doyen, répondant du nom de Berkouk, s’est créé une situation de rente telle qu’il se permet d’imposer ses propres lois de chef aux enseignants de la faculté qui il mène et gère comme si elle était sa propriété privée...

Plusieurs scandales liés à des affaires de favoritisme, voire de trafic pour l’accès, notamment, à certaines formations doctorales, ont été enregistrés à travers le pays. Comment expliquez-vous ce phénomène qui commence à prendre de l’ampleur ?

LE MINISTRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR L'A DÉCLARÉ LORS DE SA VISITE

Mascara n'aura pas sa faculté de médecine

Les étudiants de cette nouvelle génération jouissent de très bonnes dispositions et c'est tant mieux pour eux." C'est en ces termes que Tahar Hadjar, ministre de l'Enseignement supérieur, a entamé son point de presse en clôture de sa visite effectuée dimanche en fin de journée. Le ministre a tenu à exprimer sa satisfaction concernant le volet infra-

structurel de son secteur dans la wilaya de Mascara: "L'objectif de notre département est de permettre à chaque étudiant de s'installer seule dans une chambre, bien que je sois persuadé que les jeunes filles préfèrent partager la chambre à deux. La wilaya de Mascara dispose d'un pôle universitaire considéré comme l'un des meilleurs du pays", a encore précisé le ministre qui s'est vu

conforté dans son appréciation par le directeur de l'université qui a affirmé qu'il y avait un excédent de 1500 lits. À une question relative à une faculté de médecine à Mascara, le ministre a été formel: "Pour l'instant, les conditions ne sont pas favorables à la création de cette entité. En outre, les wilayas limitrophes de Mascara disposent de telles infrastructures, ce qui met en échec une

telle initiative." Au cours de sa visite, le ministre a inauguré plusieurs infrastructures relevant de son département, comme le projet de 8000 places pédagogiques (faculté des sciences sociales et humaines et faculté des lettres et langues), puis l'inauguration de la résidence universitaire 2000 lits et du nouveau siège du rectorat.

A. B.

DESTINÉE AUX ÉCOLES, UNIVERSITÉS, INSTITUTIONS ET ORGANISATIONS DE MASSE

Une nouvelle technologie d'impression introduite en Algérie

■ Mille pages dupliquées en 7 minutes. Soixante-deux livres imprimés, façonnés et reliés en une heure. Production de 2400 courriers scellés en autant de temps. C'est là une nouvelle technologie d'impression, présentée hier dans un séminaire en pers-

pective de son introduction en Algérie. Le système est conçu et fabriqué par un constructeur japonais sur le concept de l'impression haute productivité, soit gros volumes, selon Fabrice Esposito, DG de Riso France qui a lié un partenariat avec l'im-

portateur algérien MCC. Ce matériel, qui permet une impression rapide et à moitié moins chère (économie d'énergie notamment), est destiné essentiellement aux établissements scolaires, universités, institutions et organisations de masse.

SUICIDE DU JEUNE ÉTUDIANT À L'UNIVERSITÉ DE SIDI BEL-ABBÈS

Une commission d'enquête ministérielle dépêchée

UNE COMMISSION d'enquête ministérielle a été dépêchée à la faculté des sciences exactes de l'Université Djilali Liabès (UDL) de Sidi Bel-Abbès, pour élucider les dessous de l'affaire du suicide du jeune étudiant L.N. âgé de 22ans.

L'arrivée, dimanche, des éléments de la commission d'enquête à la faculté des sciences exacte, a quelque

peu «freiné» le mouvement de protestation décidé par l'organisation estudiantine L.N.E.A et d'autres organisations. Ce dernier devait paralyser toutes les facultés de l'UDL cette semaine, en solidarité avec le camarade décédé au service de réanimation du CHU docteur Hassani, mercredi dernier, après avoir ingurgité un produit toxique au sein de

sa faculté. Pour rappel, le défunt était étudiant en Master 2 spécialité chimie. Il a fait une tentative de suicide juste après un conflit entre lui et son professeur en plein amphithéâtre. 24 heures après son admission aux urgences de l'hôpital, il a rendu l'âme au service de réanimation.

S. D.

BÉJAIA/ PARTENARIAT FCE - UNIVERSITÉ

Un comité de réflexion et d'orientation créé

UN PROTOCOLE d'accord portant sur la création d'un comité de réflexion et d'orientation stratégique, CROS en abrégé, a été signé, hier, entre le Forum des chefs d'entreprise (FCE), bureau de Béjaia, et l'université Abderrahmane Mira de Béjaia. La cérémonie de ratification de ce protocole s'est déroulée au niveau du campus d'Abouadou de la même université, en présence de son recteur, du wali de Béjaia et du responsable local du FCE. Ce comité, composé de chercheurs universitaires et d'entrepreneurs, a comme objectif principal, selon Djamel Azzoug, président du FCE de Béjaia, d'engager des réflexions communes sur «*les bases académiques et scientifiques à même de promouvoir le développement local dans la région* ». L'orateur s'est félicité de la bonne rela-

tion existante entre le FCE et l'université de Béjaia, qui abrite, depuis 2016, les rendez-vous économiques, qui abordent à chaque rencontre des thématiques liées à l'économie et à l'industrie. Pour le recteur de l'université de Béjaia, la création de ce comité s'inscrit dans le cadre de la volonté du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique de créer des ponts entre le milieu universitaire et le monde socio-économique. Intervenant en marge de la signature de ce protocole, le wali de Béjaia, Mohamed Hattab, a indiqué que ce comité «*constitue un outil de travail et de développement* » à l'instar de l'ordre des architectes créé, l'année dernière, pour mettre fin à l'anarchie urbanistique qui sévit dans la région.

R. M.

DÉVELOPPEMENT DES ÉNERGIES RENOUVELABLES

Valorisation des déchets, un gisement inexploité

Malgré la bonne volonté affichée pour le développement des énergies renouvelables, notamment l'énergie solaire, un grand retard est signalé dans ce domaine. Ce constat émane du DG du Centre de développement des énergies renouvelables (CDER).

INVITÉ, hier, par la chaîne 3 de la Radio nationale, Noureddine Yassa a en effet estimé qu'en matière d'énergie solaire, l'Algérie doit accélérer le rythme et passer à une autre phase d'opérationnalisation des programmes, et ce, en associant les opérateurs privés et publics et même les investisseurs étrangers. Le directeur général du centre de développement des énergies renouvelables (CDER) a regretté les retards accusés dans la réalisation des projets dans ce domaine et dira qu'il est grand temps de «passer de la parole à l'action et concrétiser les anciens programmes». «Il faut accélérer la mise en œuvre de ces programmes. Sur le terrain, il n'y a pas eu de réalisation des projets. Il est grand temps d'ouvrir les marchés en faveur des investisseurs qui sont en train d'attendre», a-t-il relevé. L'invité de la radio a signalé qu'il est impératif pour l'Etat de libérer les marchés, prendre des initiatives et permettre aux opérateurs qui font dans la fabrication des panneaux solaires d'exercer leur travail sans aucune complication. Mais aussi, il est nécessaire, a-t-il ajouté, de développer des prototypes qui aideront à la valorisation



énergétique. S'exprimant plus sur ce point, il dira qu'elle consiste à récupérer et à valoriser l'énergie produite lors du traitement des déchets, sous forme de chaleur, d'électricité et de carburant. «En Algérie, 62 % des déchets sont organiques et putrescibles, donc valorisables en biogaz. Un mil-

liard de mètre cube (m³) de biogaz peut être récupéré de ces déchets, c'est l'équivalent de 2 000 gigawatts/an d'électricité», a affirmé Noureddine Yassa. Précisant que c'est une quantité d'énergie qui peut alimenter une population de 1,5 million d'habitants. Afin de mettre à bien cette mission, le pro-

fesseur a affirmé que plusieurs départements sont entrain de travailler en collaboration, à l'instar du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, du ministère de la Formation professionnelle, ainsi que le ministère de l'Intérieur. Il enchaîne ensuite en expliquant que le minis-

tère de la Recherche scientifique a consacré des spécialités dans ce domaine dans tous cycles confondus, pour les étudiants qui veulent se spécialiser. De son côté, le ministère de la Formation professionnelle forme chaque année, des techniciens et des techniciens supérieurs, dans la maintenance des équipements utilisés dans l'énergie solaire. Selon le DG du CDER, les énergies renouvelables sont devenues une «priorité nationale» et que tous les ministères sont appelés à travailler ensemble pour développer ce domaine. «Cette initiative permettra aussi aux citoyens de se doter du matériel qui les aideront à pouvoir s'alimenter en énergie solaire», a-t-il souligné, avant de rappeler que pour la réalisation du programme des énergies renouvelables, l'Etat a débloqué 70 milliards de dollars. «Mais jusqu'à maintenant, seulement 22 centrales énergétiques ont été mises en service, d'une capacité totale de 400M/W, alors que le programme initial était sensé réaliser des centrales avec une capacité de 12 000 M/W», a-t-il signalé.

Radia Choubane

STRUCTURES UNIVERSITAIRES À MASCARA Une rentrée sans problèmes pour plusieurs années

LE MINISTRE de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar, a affirmé que les nouvelles structures universitaires inaugurées dimanche à Mascara permettront d'assurer une rentrée universitaire sans problèmes pour plusieurs années. Les structures inaugurées par le ministre au nouveau pôle universitaire à l'occasion de sa visite dans la wilaya de Mascara comportent 8.000 places pédagogiques aux facultés des sciences sociales et humaines et des lettres et langues, un restaurant central, une bibliothèque, une grande salle de conférences, deux résidences universitaires d'une capacité de 4.000 lits et le nouveau siège du rectorat. M. Hadjar a

déclaré à la presse que ces réalisations inaugurées permettront sur les plans pédagogique et social d'assurer une rentrée universitaire sans problèmes durant plusieurs années, soulignant que l'université Mustapha-Stambouli de Mascara dispose de 17.000 places pédagogiques et 1.500 lits en surplus des besoins actuels.

Ces importantes structures dont a bénéficiées le secteur de l'enseignement supérieur dans différentes wilayas du pays dans les dernières années permettent aux étudiants de mieux se concentrer aux études et mieux assimiler surtout avec les conditions offertes, a-t-il assuré. Le ministre a ajouté que l'Etat a mobilisé d'importants moyens finan-

ciers pour la réalisation d'établissements universitaires de qualité dont des structures inaugurées dimanche au nouveau pôle universitaire de Mascara.

Par ailleurs, Tahar Hadjar a fait savoir que les conditions ne sont pas réunies actuellement, dans la wilaya de Mascara, pour l'ouverture de la faculté des sciences médicales dont un hôpital universitaire, un encadrement médical supérieur et un nombre suffisant de places pédagogiques, déclarant que ceci ne représente pas un problème pour les étudiants de la wilaya qui peuvent suivre leurs études médicales dans des universités proches dont celles d'Oran, de Sidi Bel-Abbès, de Tlemcen et de Mostaganem.

BOUIRA Une trentaine de revendications soulevées L'université paralysée par l'ONEA



L'université Akli Mohand-Oulhadj de Bouira a été touchée, avant-hier dimanche, par une grève des étudiants. Cette action a été initiée par la section locale de l'Organisation Nationale des Etudiants Algériens (ONEA) et a paralysé la quasi-majorité des départements et des facultés durant toute cette journée. Ainsi, les membres de cette organisation ont soulevé une plate-forme de revendications de pas moins d'une trentaine de points, relative aux volets

pédagogique et social. Par le biais de ce document, ils ont tenu à dénoncer «la sourde oreille de l'administration de l'université qui refuse même de recevoir les représentants des étudiants», ainsi que «l'absence totale du doyen de la faculté des lettres et des langues». Quant au volet pédagogique, les rédacteurs de cette plate-forme ont mis l'accent sur «les conditions pitoyables dans lesquelles s'est déroulée l'année universitaire précédente (2016-2017), caractérisée par un énorme retard pour parachever le programme pédagogique annuel comme c'est le cas de la faculté des sciences et sciences appliquées». Ils réclament aussi «la garantie d'un accès de l'ensemble des étudiants en fin de cycle licence à la première année Master et l'ouverture prochaines des écoles doctorales dans l'ensemble des départements et des facultés». Ils revendiquent, par ailleurs, «le manque flagrant dans l'encadrement pédagogique, des salles de cours et d'ouvrages de référence, ainsi que l'absence de transparence dans les concours de doctorat, indexant par ce fait le phénomène de la bureaucratie», lit-on dans le même document. Au sujet des résidences, les protestataires soulèvent le manque de conditions sécuritaires et promettent de maintenir cette grève, si les doléances ne seront pas satisfaites par l'administration.

Aziz C.

Energie renouvelable Des projets ambitieux restés dans les cartons

Yazid Alilat

L'Algérie accuse beaucoup de retard dans la mise en oeuvre des programmes de production d'énergie renouvelable. C'est le constat fait, hier lundi, sur les ondes de la Radio nationale, par le Dr Nouredine Yassa, directeur général du Centre national de développement des Energies renouvelables (CDER).

En 2011 l'Algérie, dans le cadre de la valorisation de l'Energie renouvelable avait mis en place un programme de production de 12.000 MW/an. Puis, en 2015, un Conseil des ministres a élargi ce programme pour le porter à 22.000 MW/an, mais sans plus. En fait, le Dr Yassa estime que le programme des Energies renouvelables accuse du retard par rapport aux objectifs, et, surtout, du fait que l'Algérie avait développé très tôt, dans les années 2000 des projets ambitieux. Restés dans les cartons. Maintenant, « il faut passer de la parole à l'action et concrétiser le programme de 2011 qui prévoyait 12.000 mégawatts de production énergétique et celui de 2015 qui prévoyait, pratiquement, le double. « Il faut accélérer la mise en oeuvre de ces programmes », a-t-il dit, avant de souligner que « sur le terrain, il n'y a

pas eu de réalisation des projets. » Pour lui, il faut passer rapidement « à la phase d'opérationnalisation des programmes, en associant les opérateurs privés et publics et même les investisseurs étrangers. » « Ces deniers attendent l'ouverture du marché pour l'installation de centrales et leur exploitation », explique-t-il. Pour autant, devant les nouvelles réalités économiques mondiales et le développement, de plus en plus rapide, des Energies renouvelables, dans le monde, le directeur général du CDER estime que le programme des 12.000 MW est « devenu une priorité nationale. Il y a une prise de conscience généralisée, au niveau des ministères, et il faut traduire cette volonté en cadre attractif et attirer les investisseurs pour ces projets », a-t-il dit.

Car en 2015, « il y a eu du retard. Nous sommes autour d'une capacité de 400 MW en énergie solaire et photovoltaïque », a-t-il affirmé, avant de préconiser qu'il faut « libérer les initiatives et permettre aux opérateurs (ils sont quatre) d'intervenir dans la réalisation de projets. Car pour le moment, ils attendent la présentation de projets, et donc, il faut libérer les initiatives dans ce domaine », explique le Dr Yassa. Selon lui, il est possible avec les capaci-

tés actuelles, de passer à l'installation d'équipements pour la consommation de l'Energie renouvelable en mode résidentiel, avec l'installation de mini-centrales. « Mais, pour réaliser ces projets avec les opérateurs publics ou privés, il faut mettre en place le cadre réglementaire », estime-t-il. Il a, également, souligné que la priorité, actuellement, est de « remplacer le diesel par le solaire et développer des solutions hybrides (solaire-diesel) pour les régions éloignées, notamment dans le Sud, ou pour accompagner les agriculteurs dans le sud du pays ».

Le DG du CDER a indiqué, en outre qu'« il y a une forte demande des agriculteurs des régions du sud du pays, ils demandent des facilitations pour bénéficier de cette source d'énergie, sans se connecter au réseau électrique. Et, on a même sensibilisé les agriculteurs pour utiliser les Energies renouvelables dans le développement des terres irriguées. » Sur la question de la valorisation des déchets énergétiques, il a indiqué que « nous avons recensé plus de 10 millions de tonnes de déchets recyclables. 62% sont valorisables en biogaz », a-t-il relevé, avant de souligner qu'« on estime qu'un milliard de m³ de ces biogaz peu-

vent être récupérés, soit l'équivalent de 2000 GW/an d'électricité pouvant être produite à partir de ces déchets et on peut alimenter une population de 1,5 million d'habitants ». « Il y a un gisement à valoriser.

Il y a également les résidus organiques qui peuvent être utilisés comme des bio-pesticides, et des solutions d'utilisation pour se chauffer, etc... Les procédés sont, aujourd'hui, matures, il faut développer des filières dans la bio-énergie », préconise le directeur du CDER. En plus, « tout cela crée de l'emploi. Il y a des niches d'investissements pour les collectivités locales pour créer des richesses, car 1 MW d'énergie renouvelable produit correspond à 8 emplois créés. Il y a des croissances économiques à travers le déploiement de l'Energie renouvelable ». Enfin, par rapport au projet de révision de la loi sur les hydrocarbures, le Dr Yassa estime, sans se prononcer, pour ou contre cette révision, qu'« il faut avoir un cadre réglementaire pour l'achat d'électricité à partir du renouvelable. Les opérateurs peuvent proposer de l'énergie à la sonelgaz, et ces opérateurs attendent que le marché puisse s'ouvrir pour utiliser les panneaux solaires dans les différents projets. »

Valorisation des déchets et transition énergétique

Une formation pour une vingtaine de petites entreprises

Une vingtaine de petites et très petites entreprises (TPE) à Oran intervenant dans la valorisation des déchets et la transition énergétique bénéficieront à partir de lundi de formation et d'accompagnement pour plus d'efficacité et d'efficience sur le terrain, a-t-on appris dimanche des organisateurs. Avec le soutien du ministère de l'Environnement et des Energies renouvelables et la coopération technique belge, l'Association pour la promotion de l'entrepreneuriat et l'innovation (ASPEIN), organisatrice de la formation, propose à 20 petites et très petites entreprises oranaises de bénéficier d'un accompagnement gratuit pour le renforcement de leurs capacités et la construction d'une «parole commune», a-t-on indiqué. Pour les organisateurs, les pays émergents ou en voie de développement se sont rendus compte que la gestion des déchets ménagers dans les grands centres urbains n'est pas simplement une affaire financière et de moyens et qu'il s'agit du management et du savoir-faire d'une branche de l'économie moderne qui considère que quel que soit le déchet produit, il a d'abord une valeur économique, a-t-on noté. En Algérie, les efforts consentis sur le plan réglementaire n'ont pas été traduits par un projet réaliste et mobilisateur pour créer un marché des matériaux recyclables et soulager les différents sites d'entreposage, a-t-on ajouté. Près de quinze années après la promulgation des textes censés encadrer la récupération et le recyclage en vue de promouvoir une gestion rationnelle des déchets, le secteur est toujours à la recherche d'un modèle économi-

que. Les quantités de déchets produites sont conséquentes (plus de 12 millions de tonnes), mais la mise en place de filières de valorisation peine à se réaliser, a-t-on fait savoir. Le projet intitulé «Incubation, accélération de vingt TPE» intervenant dans la valorisation des déchets, l'éco-construction et la transition énergétique ambitionne la valorisation des déchets et l'amélioration de l'organisation des TPE et PME de ce secteur en vue d'une exploitation optimale des gisements d'opportunités économiques à Oran, a-t-on encore souligné. Parmi les objectifs aussi, sélectionner cinq entreprises à même d'entamer un processus d'accélération et les accompagner dans le développement de leur parcours pour plus d'efficacité et d'efficience. Pour ce qui est des résultats escomptés, les 20 TPE choisies seront en capacité d'être éligibles au programme de mise à niveau de l'Agence nationale de développement de la petite et moyenne entreprise (ANDPME). Cinq d'entre-elles sont mises dans une perspective de progression rapide, en plus de l'émergence d'un réseau et la construction des prémices d'une parole commune et le renforcement des capacités d'ASPEIN en vue d'un accompagnement plus performant des acteurs économiques, a-t-on ajouté de même source. Plusieurs activités sont prévues au cours de cette formation, dont cinq ateliers de training-coaching, deux ateliers technologiques, un atelier de construction de réseaux, trois rencontres avec des technologues, des rencontres personnalisées avec des experts (financiers et juridiques) et un forum sur l'entrepreneuriat vert, entre autres.

Présélection au concours de doctorat LMD Des candidats dénoncent une procédure «injuste»



Houari Barti

La liste des candidats retenus pour le concours de doctorat LMD, département d'informatique, université des sciences et de technologie d'Oran (USTO) au titre de l'année 2017-2018, organisé le 22 octobre dernier à l'USTO fait des mécontents. Dans une lettre ouverte adressée au ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, des étudiants ayant postulé au concours sans être retenus, ont vivement critiqué «le procédé adopté pour l'élaboration de la liste des étudiants retenus pour le concours». Dans cette même lettre, dont une copie nous a été adressée, les auteurs estiment que la «la procédure basée sur le classement par catégorie (A, B et C) a porté un grave préjudice à certains candidats. A ce propos, il importe de signaler que cette procédure de classement par catégories (A, B et C) est dictée par une circulaire portant le n° 1 et datant du 17 mai 2010, qui précise les critères d'accès au 3^{ème} cycle LMD. Elle n'est par conséquent pas un fait

propre à l'université des sciences et de technologie d'Oran, mais une loi en vigueur dans l'ensemble des établissements universitaires du pays. Les rédacteurs de la lettre portent donc un jugement critique vis-à-vis d'une procédure réglementaire qu'ils ont eu à expérimenter et qu'ils qualifient de «procédure qui a détruit le rêve de dizaines d'étudiants». Premier argument avancé, expliquent-ils, beaucoup de candidats, afin d'augmenter leurs chances d'être retenus, ont tendance à postuler pour plusieurs concours de doctorat LMD dans différentes universités, vu que la loi le leur permet. Mais le jour de l'examen, ils sont obligés de faire un choix et se présenter uniquement à un seul concours. Résultat, comme cela a été le cas au département Informatique de l'USTO, sur 62 candidats retenus, seuls 30 se sont présentés au concours le jour de l'examen. Une situation qu'ils jugent pénalisante pour les étudiants de catégories B et C, éliminés de facto du concours, alors qu'ils auraient pu y prendre part. Autre critique exprimée par les auteurs de

la lettre ouverte, et celle-ci s'adresse directement aux organisateurs du concours, à savoir l'administration de l'USTO et qui porte sur la procédure du recours qui, selon eux, a été bafouée. A ce propos, ils affirment que les inscriptions au concours avaient débuté le 1^{er} septembre pour s'achever le 17 octobre et l'affichage de la liste des candidats retenus a été effectué le 22 octobre. L'épreuve a quant à elle été programmée le 24 du même mois, soit deux jours seulement après l'affichage des noms retenus pour le concours. Deux jours n'est pas un délai raisonnable pour les candidats d'user du droit de recours, ni à l'administration pour traiter ces recours, estiment les mêmes sources. D'autant plus que les candidats étaient focalisés sur leurs révisions pour préparer au mieux le concours. Les rédacteurs de la lettre ouverte appellent enfin le ministre de l'Enseignement supérieur à revoir cette procédure qu'ils qualifient «d'injuste» et à «adopter une autre stratégie plus objective pour la sélection des candidats».

MASCARA

La faculté des sciences médicales pas pour demain

Mohamed Belkecir

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la recherche scientifique, M. Tahar Hadjar, a effectué dimanche après-midi une visite dans la wilaya. Au menu, une série d'inaugurations de structures universitaires dans le nouveau pôle de Sidi Saïd. Il était accompagné du wali M. Lebka Mohamed.

Le représentant du gouvernement a affiché sa satisfaction devant les nouvelles réalisations. Il a inauguré des pavillons de 8.000 places pédagogiques de la faculté des sciences sociales et humaines et de la faculté des lettres et langues. Après l'inauguration de nouvelles infrastructures d'hébergement, la wilaya dispose d'un quota excédentaire de 1.500 lits qui serviront dans les années à venir. L'hôte de la wilaya a inauguré par la suite le nouveau siège du rectorat.

M. Hadjar a déclaré que ces réalisations permettront, sur les plans

pédagogique et social d'assurer une rentrée universitaire sans problèmes durant plusieurs années, soulignant que l'université «Mustapha Stambouli» de Mascara dispose de 17.000 places pédagogiques et 1.500 lits en surplus des besoins actuels. Par ailleurs, Tahar Hadjar a indiqué que les conditions ne sont pas réunies actuellement dans la wilaya de Mascara pour l'ouverture de la faculté des sciences médicales, déclarant que ceci ne représente pas un problème pour les étudiants de la wilaya qui peuvent suivre leurs études médicales dans des universités proches dont celles d'Oran, de Sidi Bel-Abbès, de Tlemcen et de Mostaganem.

Enfin, sur la vulgarisation de la carte biométrique estudiantine, le ministre a précisé que ce système est maintenant décentralisé et qu'il appartient au recteur de l'université de Mascara de prendre en charge ce point d'ordre organisationnel.

TLEMCEM

L'université s'ouvre au monde du travail



Khaled Boumediene

L'université de Tlemcen a organisé hier en partenariat avec le Bureau international du travail et l'Agence nationale de l'emploi (Anem) une rencontre sur le thème de l'employabilité des jeunes diplômés et du rapprochement université-entreprise dans le cadre du projet «De l'université au monde du travail» qu'elle mène en partenariat avec le BIT.

Lancé en novembre 2016 et financé sur une période de 31 mois par le Royaume-Uni, le projet s'articule autour de trois axes : le renforcement des aptitudes des étudiants en techniques de recherche d'emploi et d'entrepreneuriat, l'amélioration de l'adéquation des formations avec les exigences du monde du travail, et le renforcement des capacités des structures institutionnelles concernées par l'insertion professionnelle des jeunes. «Ce projet est mis en œuvre au niveau de trois wilayas pilotes, à savoir Tlemcen, Bejaia et Biskra et ce, en partenariat avec le ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité sociale et les structures de l'Anem et l'Ansej, le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, la Confédération générale des entreprises et l'Union gé-

nérale des travailleurs algériens. Inauguré en présence des autorités académiques, du directeur général de l'Agence nationale de l'emploi (Anem) et du directeur du Bureau de l'OIT pour les pays du Maghreb», a indiqué le vice-recteur chargé des relations extérieures, de la coopération, de l'animation et la communication et des manifestations scientifiques à l'université de Tlemcen, Tewfik Benghabrit. Lors de cette rencontre d'information organisée à l'auditorium de SNV à la rocade d'Imama (nouveau pôle), en présence du directeur du bureau de l'OIT à Alger pour les pays du Maghreb, Dr Mohamed Ali Deyahi, du recteur, Dr Djaafour Mustapha, et du chef de projet «de l'université au monde du travail» du bureau de l'OIT à Alger, Roland Sarton, les représentants du BIT, ont présenté à travers deux communications les activités réalisées et les résultats atteints avec la collaboration des acteurs locaux, parties prenantes au projet de la wilaya de Tlemcen.

Par ailleurs, deux experts du CREAD ont présenté les conclusions de l'enquête «Insertion des diplômés» réalisée auprès de sortants de l'université, tandis que le DG de l'ANEM, Mohamed-Tahar Chaâlal, a présenté les résultats

préliminaires de l'enquête «Analyse et prévision du marché local de l'emploi de la wilaya de Tlemcen», réalisée avec le soutien technique du BIT et qui vise à identifier les métiers et compétences manquantes au niveau des entreprises. Pour sa part, l'expert du BIT a expliqué comment ces résultats seront exploités au niveau de tables rondes thématiques et du comité de wilaya de promotion de l'emploi afin de déboucher sur des solutions concrètes, notamment en ce qui concerne la proposition de formations courtes de reconversion. La matinée a été clôturée par l'inauguration d'un centre de carrière, et d'un club de recherche d'emploi mis en place avec le soutien du projet et qui vise à accompagner, au travers de cycles de coaching de deux semaines, les diplômés sortis de l'université éprouvant des difficultés d'insertion à l'emploi. Situé au niveau de l'université, ce club sera géré par des représentants de l'université et animé par des conseillers de l'Anem formés par le projet sur son mode de fonctionnement. Il constitue à ce titre un exemple de partenariat effectif entre le ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité sociale et le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique.

ÉNERGIES RENOUVELABLES

En attendant le passage aux actes

Classé au rang de priorité nationale, le programme de développement des énergies renouvelables sort à peine du cadre des discours et des intentions et, ainsi, tarde à être matérialisé dans la réalité, bien qu'il mobilise plusieurs secteurs, dont ceux de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, l'énergie ou encore l'intérieur et les collectivités locales.

A l'instar d'autres questions éminemment nationales, la sécurité énergétique du pays est d'un enjeu tel que désormais «la prise de conscience est généralisée», comme le soulignait, hier sur la Chaîne 3, le professeur Nouredine Yassa, directeur général du Centre national de développement des énergies renouvelables (CDER). Prise de conscience généralisée donc, mais il reste à traduire cette mobilisation par des actes concrets dont un cadre attractif pour les potentiels opérateurs afin d'investir dans la réalisation des projets à toutes les échelles et envergures, des tout petits

projets aux plus grands dans le domaine très porteur de l'énergie renouvelable.

«Les réalisations accomplies, notamment avec les 22 centrales mises en service récemment, on est autour d'une production de 400 mégawatts en énergie solaire», a confié le DG du CDER avant de plaider pour l'ouverture du marché : «Maintenant, il faut libérer les initiatives et répondre aux opérateurs qui activent dans le domaine comme les fabricants de panneaux solaires et ceux qui se sont spécialisés dans la fabrication des batteries de stockage de l'énergie solaire, qui attendent l'ouverture d'un marché, un cadre réglementaire leur facilitant la réalisation de projets.»

Pour le professeur Yassa, la priorité sur le plan pratique consiste à substituer les centrales fonctionnant au diesel par de l'énergie solaire. A ce titre, confiera-t-il, un programme est déjà sur les bureaux de Sonelgaz et de ses filiales, engagées dans cette substitution du mazout par le solaire. Il s'agira également de penser à développer des solutions hybrides, solaire-diesel, et les nouvelles installations destinées à l'accompagnement des agriculteurs notamment pour l'irrigation des terres, le pompage et le séchage. A écouter le directeur

général du CDER, les éventuels entrepreneurs dans le secteur de l'énergie ont potentiellement de quoi s'attendre à des retours sur investissement très attrayants, comme il le démontrera d'ailleurs à travers quelques chiffres à propos de la valorisation énergétique des déchets. En effet, selon Nouredine Yassa, 62% des déchets sont organiques, donc valorisables en biogaz, et si l'on doit se fier aux estimations établies par le CDER, 1 milliard de mètres cubes de biogaz pourraient être récupérés à partir de la reconversion de ces déchets, soit l'équivalent de 2 000 gigaWatts/heure d'électricité par année. C'est de quoi alimenter une population de 1,5 million d'habitants, réduire de 1 million de tonnes d'émission de gaz carboniques, et épargner 500 millions de mètres cubes de gaz naturel. Un véritable gisement qui ne demande qu'à être exploité tant il offre d'énormes opportunités pour la création d'entreprises, d'emplois, donc de richesses. Comme le dira le directeur général du CDER, les énergies renouvelables, ce n'est plus une solution exclusivement environnementale, c'est une solution entrant dans le nouveau modèle de croissance économique.

M. Azedine

UNIVERSITÉ M'HAMED-BOUGARA DE BOUMERDÈS

Effervescence scientifique

Habituellement l'Université M'Hamed-Bougara de Boumerdès (UMBB) est connue pour son effervescence sociale faite de grèves ou fermeture des portes des facultés par des groupes d'étudiants. Chacun des groupes y allait avec sa revendication. On réclame des chambres, le transport, un poste de travail après la fin du cursus ou une meilleure pitance dans les restos. On est même allé jusqu'à réclamer, au grand dam des défenseurs de l'éthique, le gonflement illégitime des notes pour passer à un palier supérieur.

Cette année, depuis la rentrée qui s'est passée dans le calme plat et ce, jusqu'à la fin d'octobre, certainement au grand plaisir du professeur Abdelhakim Bentellis, son recteur, l'effervescence s'est déplacée vers le domaine scientifique. Le bilan du mois d'octobre est à ce propos parlant. Pas moins de 3 importants séminaires, dont deux sont de

dimension internationale, s'y sont déroulés. Le premier, intitulé «Le rôle du biologiste de la police scientifique», avait trait au travail de la police scientifique, de quoi susciter des vocations.

Il a été organisé le 22 octobre par le club scientifique «Bio Best» de la Faculté des sciences avec la participation de la police scientifique de la

Sûreté de la wilaya de Boumerdès. Le laboratoire de la valorisation et la conservation des ressources biologiques et le département de biologie de la Faculté des sciences ont organisé, les 24 et 25 octobre, le premier congrès international sur les «biotechnologies au service du développement durable». Quant au laboratoire de recherche des signaux et système de l'Institut national de génie électrique et électronique, IGEE, dépendant de la même université, il a organisé, du 29 au 31 octobre, la 5^e édition de la Conférence internationale sur le génie électrique. Ont été débattus durant cette conférence les thèmes portant sur le génie

énergétique, les télécommunications et le traitement des signaux, le génie informatique et applications et le génie des systèmes de contrôle.

Enfin, l'université a accueilli les cadres de l'Agence nationale de l'emploi, Anem, qui ont installé, hier, leur matériel médiatique afin de sensibiliser les étudiants sur les prestations de cette agence.

A l'issue de cette journée intitulée «Passerelle entre l'université et l'emploi», une convention a été paraphée entre l'université et l'Anem et ce, en présence des organismes du secteur de l'emploi, de la Sécurité sociale et du patronat.

Abachi L.

SIDI-BEL-ABBÈS

Une commission d'enquête ministérielle, à l'université suite au suicide d'un étudiant



Une commission d'enquête ministérielle est arrivée dans la journée du dimanche à l'université Djilali-Liabès de Sidi-Bel-Abbès pour faire toute la lumière sur les causes ayant amené le jeune étudiant de sciences exactes, L. Nasreddine, âgé de 23 ans, à se donner la mort sur les lieux mêmes de sa Faculté, au cours de la semaine dernière. Et d'après ses pairs, le drame s'est produit suite à un différend avec un professeur.

En tout cas, la commission a réuni les professeurs, les responsables de la Faculté et des camarades du défunt pour tenter de cerner les circonstances de cet acte de suicide inédit dans les annales de l'université, qui a vivement secoué la communauté universitaire et les Bélabessiens qui n'arrivent toujours pas à s'expliquer ce geste inattendu d'un jeune aussi calme et pondéré.

A. M.

LE DG DU CENTRE NATIONAL DE DÉVELOPPEMENT DES ÉNERGIES RENOUVELABLES

La valorisation énergétique des déchets peut couvrir 1,5 million d'habitants en électricité

La valorisation énergétique consiste à récupérer et à valoriser l'énergie produite lors du traitement des déchets, sous forme de chaleur, d'électricité et de carburant. « En Algérie, 62 % des déchets sont organiques et putrescibles, donc valorisables en biogaz. Un milliard de mètre cube (m3) de biogaz peut être récupéré de ces déchets, c'est l'équivalent de 2.000 gigawatts/an d'électricité », a affirmé, hier matin, le professeur Noureddine Yassa, lors de l'émission l'Invité de la rédaction de la Chaîne 3 de la Radio Algérienne. C'est une quantité d'énergie qui peut alimenter une population de 1,5 million d'habitants, ajoute le DG du Centre national de développe-

ment des énergies renouvelables (CDER). « De quoi épargner aussi un millions de tonnes d'émission de Co2 et 500 millions de m3 de gaz naturel. Donc il y a un gisement qu'il ne fait pas négliger », a-t-il souligné. Evoquant l'énergie solaire, l'invité regrette les retards dans la réalisation des projets et dira qu'il faut passer de la parole à l'action et concrétiser le programme de 2011 qui prévoyait 12.000 mégawats de production énergétique et celui de 2015 qui prévoyait pratiquement le double. « Il faut accélérer la mise en œuvre de ces programmes. Sur le terrain, il n'y a pas eu de réalisation des projets », a-t-il déploré. Le professeur Yassa estime qu'il va falloir

maintenant accélérer et passer à phase d'opérationnalisation des programmes, en associant les opérateurs privés et publics et même les investisseurs étrangers. Ces deniers, précisera-t-il, sont en train d'attendre l'ouverture du marché pour l'installation de centrales et leur exploitation. Dans le même ordre d'idées, l'intervenant, indique qu'il n'y a pas d'outils de rachat de l'électricité produite par les opérateurs ou même des ménages. Il faut prévoir un cadre pour le rachat de l'électricité. Certes, il y a eu un cadre en 2014 pour les tarifs de rachat avec garantie, mais malheureusement, il n'est pas encore appliqué sur le terrain », a-t-il conclu.

Rôle des "taleb" dans la Guerre de libération Thème d'un colloque national à Oran

Un colloque national sur le rôle des "taleb" dans la glorieuse guerre de libération s'est ouvert hier à Oran. La rencontre scientifique de deux jours, organisée par le laboratoire des manuscrits de la civilisation islamique en Afrique du nord de l'université d'Oran 1 "Ahmed Benbella" et la Direction des affaires religieuses et wakfs, regroupe plus de 20 chercheurs de différentes universités du pays, selon les organisateurs. Organisée à la mosquée-pôle "Abdelhamid Ibn Badis" à l'occasion de la célébration du 63ème anniversaire du déclenchement de la guerre de libération nationale, l'évènement traite de la grève des étudiants algériens entamée le 19 mai 1956 à l'appel de la direction de la révolution pour envoyer un message au colonisateur français selon lequel toutes les couches de la société algérienne sont unies pour la libération du pays et le recouvrement de la souveraineté quelque soit le prix. Les participants aborderont aussi le rôle joué par les "taleb", qui étudiaient le Saint Coran dans les zaouias et les écoles coraniques, dans la libération du pays de l'occupation. Les travaux de ce colloque s'articulent autour de sept axes : "La fondation de l'Union générale des étudiants musulmans algériens: débuts, objectifs et moyens", "La grève générale des étudiants: circonstances et impacts", "Les dimensions politiques et nationales de l'adhésion des étudiants à la révolution", "Modèles d'étudiants et taleb de zaouias dans le parcours de la révolution" et "Réactions de la France à la participation des étudiants à la révolution". Le programme de cette rencontre prévoit l'animation d'une série de communications, la projection d'un documentaire et la présentation de témoignages vivants sur la guerre de libération nationale et le rôle des étudiants. La cérémonie d'ouverture a été présidée par l'Inspecteur général du ministère des Affaires religieuses et des WAKfs, Bezzaz Khemissi et du wali d'Oran Mouloud Cherifi.